



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

www.kassiounpaper.com

اسبوعية - 24 صفحة • العدد «50» ل.س • دمشق ص.ب «35033» • تليفاكس «00963 11 3120598» • بريد إلكتروني: general@kassioun.org



أصحاب الأجور:

«الربح من أمامكم»...

[12]

الافتتاحية

السباق إلى الحل

يجري هذه الأيام سباق غير مسبوق على طريق الحل السياسي للأزمة السورية، على أكثر من مسار، وفي أكثر من اتجاه.

فمن تحديد موعد جولة جديدة من مفاوضات استانا، لتثبيت مناطق خفض التصعيد، مع احتمال أن يشمل جدول الأعمال قضية المعتقلين، إلى الإحاطة التي قدمها المبعوث الدولي لمجلس الأمن، يوم أمس، وأجواء التفاؤل التي تخللتها، والرسائل التي تضمنتها، وتحديد توقيت جولة جديدة من مفاوضات جنيف، إلى التحضيرات الجارية لعقد رياض 2، إلى «المؤتمر الشعبي السوري»، المزمع عقده في قاعدة «حميميم» العسكرية، كلها وقائع ملموسة، تؤكد على أن زخم دفع مسار الحل السياسي إلى الأمام يقوى أكثر فأكثر، فمن السباق إلى «الحسم أو الإسقاط» كما كان المشهد خلال السنوات السابقة، إلى السباق نحو الحل السياسي، كما هو المشهد الآن، ولا أحد يتجرأ أن يبقى خارج دائرة الحل، والكل يسعى أن يكون له موقع على طاولة التفاوض، لأنه بات شرطاً لا بد منه للبقاء ضمن خريطة القوى السياسية.

إن هذه الجهود المتزامنة، والمتسارعة، التي تساهم فيها كل القوى بغض النظر عن تناقضاتها، ورؤيتها للحل، وبغض النظر عن نتائجها المباشرة، إلا أنها تؤكد انتصار حقيقة هامة، طالما تنكر لها الكثيرون، وهي، أن خيار الحل السياسي ينتصر على غيره من الخيارات، وأن مواقع قوى الحل السياسي، تتعزز أكثر فأكثر، وإن قوى الإعاقة في كل المواقع تتجه إلى المزيد من العزلة، وإن من توهم بأنه بالإمكان التنصل من هذا الاستحقاق بشكل مباشر، بات في موقع لا يحسد عليه، وهي في الوقت نفسه، رسالة واضحة لمن يحاول الالتفاف على الحل، وتجميعه، وإفراغه من محتواه،

وغاياته، وما زال يمني النفس بالقدرة على إيجاد ذرائع جديدة، بعد أن تساقطت ذرائع الجميع الواحد تلو الآخر.

تأتي هذه الأحداث المتسارعة، في قضية شائكة ومعقدة بمستوى الأزمة السورية، تتويجاً لجهود القوى الدولية الصاعدة، وازدياد وزنها، وخياراتها في إطفاء بؤر التوتر، والالتزام بالقانون الدولي، ومن هنا، فإن الشرط الأول لنجاحها، يكمن في البناء على ما تم إنجازه سابقاً على طريق الحل، أي ضرورة التعاطي مع هذه الأحداث من موقع دعم مسار جنيف، وخريطة الطريق المعتمدة للحل، أي القرار 2254، والثوابت التي يتضمنها القرار، بدءاً من الحفاظ على وحدة سورية، ومروراً بإيقاف الكارثة الإنسانية ومحاربة الإرهاب، والتغيير الوطني الديمقراطي الجذري والشامل، فلا بديل عن مسار جنيف، ولا معنى لأي مؤتمر، أو جهد، أو نشاط دولي، أو سوري، إلا بما يخدم تنفيذ هذا القرار، ويتوافق معه، ويكون داعماً له، باعتباره يؤمن الشروط الضرورية الكافية التي تؤدي إلى انطلاق قطار التسوية السياسية للأزمة السورية، و باعتباره محل توافق دولي وإقليمي، ومعبراً عن المصالح الحقيقية للشعب السوري.

شؤون استراتيجية



الرأسمالية
تناجر بأمراضنا

21

شؤون محلية



«جملة بريئة»
في مجلس الوزراء!

07

ملف «سورية 2017»



حمى الانفصال:
كوابح المسار الطبيعي

06

شؤون عمالية



حقوق السائقين
في القطاع الخاص

03

ندوة قانون العمل.. حوار بلا نتائج؟



أقام اتحاد عمال دمشق، بالتعاون مع مديرية العمل في ريف دمشق، وفرع ريف دمشق للتأمينات الاجتماعية، وبحضور ممثلين عن غرف الصناعة والتجارة في ريف دمشق وبعض أرباب العمل ندوة يوم السبت في تاريخ 2017/10/21 لتبسيط الضوء على آلية تطبيق أحكام القانون رقم 17 لعام 2010 وتقديم مقترحات من النقابات وأرباب العمل لتعديله.

التشاركية بعد تطبيق الدستور
أغلب النقاشات شددت على: التشاركية في اتخاذ القرارات بين الحكومة وأرباب العمل ونقابات العمال، واعتبار ذلك وسيلة لضمان تعديل في القانون يفقد في النهاية إلى علاقات عمل متوازنة، ولكن تعني أبداً تعطيل العمل بالدستور وإلغاء نصوصه، والاكتماء ببعض العبارات العاطفية من قبل ممثلي أصحاب العمل، للحفاظ على حقوق العمال، من حيث أنهم أباء للعمال، وما إلى ذلك من كلام معسول وكأنه يبدو بالفعل كلسان التاجر يسوق بضاعته الفاسدة.
فقبل أن نبدأ بالتشاركية في وضع قانون جديد للعمل، فهذا يأتي بعد وضع قواعد الدستور التي لا تخضع للمناقشة في أعلى المراتب، بدءاً من الاعتراف بحق الإضراب للطبقة العاملة، وبحقهم في دخول تلبي لهم احتياجاتهم الأساسية، وترتبط بالأسعار، وبعد ضمان الحماية القضائية لحقوقهم، وهو الحق الدستوري الطبيعي لكل مواطن، وبعد تطبيق اتفاقيات منظمة العمل الدولية التي وقعت وصادقت عليها الجمهورية العربية السورية، بعد ذلك يمكن طرح القانون للنقاش، والتشاركية بين منظمات العمال وأرباب العمل، والحكومة، التي من واجبها أساساً الدفاع عن الدستور وضمان حسن تطبيقه.

إلى تغيير جوهر في السياسة التي بنى عليها، فقاعدة: العقد شريعة المتعاقدين، وعدم وجود قواعد ملزمة لرب العمل، ولا حتى عقوبات رادعة بحق، وتمييع دور القضاء عبر محاكم عمالية شكلية، وسحب المؤيدات الحقوقية من يد العامل لإثبات حقه والتسريح التعسفي، وتهميش الدستور، وإلغاء حق الإضراب والاتفاقيات الدولية والإقليمية، وترك العامل تحت رحمة صاحب العمل، فهذا لا يمكن الكلام عن حقوق أو حتى وجود قانون، فالقانون الوحيد الموجود هو: قانون صاحب العمل وسطوته ونفوذه، إما أن يخضع له العامل أو أن يبقى عاطلاً عن العمل.
الحكومات السورية، ومنذ تبنيها لسياسة اقتصاد السوق الاجتماعي، وتبني فلسفة الدولة المحايدة، وعدم تدخلها في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وترك المواطن لتتحكم به قوانين السوق، هو أساس المشكلة، فحتى هذا الشعار الرأسمالي لم تلتزم به الحكومة، فإذا كانت الحكومة تسعى لدور محايد فدورها خلال السنوات الماضية كان خاضعاً وممثلاً لمصالح أرباب العمل على حساب العمال، من خلال منعهم وتجريدتهم من حقوقهم ومنعهم من مجرد الاعتراض على أوضاعهم المعيشية، والمطالبة بحقوقهم فأى دور محايد للدولة هنا؟

والتجارة والسياحة، وفق ما صرح به مندوب الغرف نفسه. «ومع ذلك فهذا ليس عذراً، فالقاعدة القانونية تنص على أن لا جهل بالقوانين» وبالتالي لا يمكن لأحد أن يتنزع بعدم معرفته للقوانين ليتهم من العقوبة. وبالرغم من تعدي أرباب العمل على حقوق العمال، ومخالفتهم لقوانين العمل وفق ما ذكره مندوب مديرية العمل، إلا أننا لم نسمع حتى الآن بصاحب عمل اتخذت بحقه عقوبة ما، أو صدر بحقه حكم من المحكمة العمالية.
المشكلة الأساسية التي لم يثرها مندوب مديرية العمل هي: عدم قدرة المفتشين على إلزام أرباب العمل بالتقيد بقانون العمل، أو قانون التأمينات، فكيف يستطيعون محاسبته؟ ألا يعني هذا فشل الاعتماد على المفتشين في تحسين حقوق العمال، وأن الحل الوحيد هو: تمكين العمال أصحاب المصلحة الحقيقية من الدفاع عن حقوقهم وتحصيلها؟

المشكلة بالسياسات

بشكل عام جاءت أغلب المداخلات تفصيلية جداً وتناولت بعض حقوق العمال، والتي بالرغم من أهميتها إلا أنها ليست جوهر المشكلة في القانون رقم 71، فقانون العمل، والذي صيغ بالتعاون مع غرف الصناعة والتجارة، لا يحتاج إلى تعديل بعض نصوصه، بل يحتاج

ميلاد شوقي

لقد تكلم الطرفان وبحضور ممثلين عن مديرية العمل والتأمينات الاجتماعية عن عيوب القانون، كل من وجهة نظره، مع اكتفاء ممثل غرف الصناعة بتسجيل ملاحظاته على القانون رقم 71 وتقديم مقترحاته كمذكرة إلى مديرية العمل وفق ما صرح به.

فشل الاعتماد على المفتشين في تحسين حقوق العمال!

مندوب مديرية العمل تحدث عن: الصعوبات التي تواجه عمل مفتشي مديرية العمل، ومفتشي التأمينات الاجتماعية، أثناء جولاتهم على المنشآت، وما يتعرضون له من سوء معاملة أرباب العمل لهم، فمن إغلاق أبواب المنشأة في وجههم، إلى محاولتهم إخفاء العمال في المستودعات، أو غرف مخفية لمنع المفتشين من التحدث إليهم، وعدم التزام أرباب العمل بوضع نظام داخلي لمنشآتهم، وعدم تشكيل أرباب العمل للجان الصحة والسلامة المهنية وفق ما تنص عليه القوانين، فموضوع الصحة والسلامة المهنية شبه معدوم في منشآتنا، حيث يتنزع أرباب العمل دائماً بعدم معرفتهم بقانون العمل أو قانون التأمينات، مع العلم أن قانون العمل وجميع قراراته التنفيذية قد صيغت بالتعاون مع غرف الصناعة

بصراحة

■ محمد عادل اللحام



الأجور بين أخذ ورد؟

هل الأجور هي مشكلة اقتصادية كما ينظر لها أمراء الاقتصاد، أم مشكلة في الاقتصاد وطريقة عمل المنظومة الاقتصادية السائدة الممانعة لحلها حلاً عادلاً، يعبر عن المصالح الحقيقية للطبقة العاملة، باعتبارها هي منتجة الثروة.

النقاش الذي دار في لقاء الاثنين العمالي، الذي دعا له الاتحاد العام لنقابات العمال، وقدم ورقة من عدة نقاط، تدور في محور الأجور من زوايا مختلفة، من أجل الوصول إلى حلول يتبناها الاتحاد في هذا الخصوص. والدعوة موجهة لعدد من الاقتصاديين الذين قدموا عروضهم التوصيفية لقضية الأجور، دون الذهاب إلى المسبب الحقيقي الذي أدى إلى وصول الأجور إلى هذا المستوى، الأمر الذي دعا أحد قيادي الاتحاد العام للقول احتجاجاً على تنهيش الحكومة لرفع الأجور: «لماذا نستجدي الحكومة بأن ترفع الأجور والحكومة لا ترد علينا؟»

إن قضية الأجور ليست كغيرها من القضايا التي يحاول الكثيرون ربطها ومساواتها بعناصر اقتصادية أخرى، كالنضج أو البطالة، وغيرها من الأشياء.. إنها مرتبطة بنمط توزيع الثروة المنتجة، ومن هي الطبقة السائدة المستحوذة على القسم الأعظم من الثروة، بسبب عمليات النهب الواسعة لها بأشكال مختلفة، منها: انخفاض القيمة الحقيقية للأجور التي تدل عليها معادلة الدخل الوطني، باعتبارها إحدى المؤشرات الرئيسية على كيفية توزيع الثروة المنتجة، ومن يهبها، وبالتالي: ما هو الطريق الذي ستسلكه الطبقة العاملة من أجل استرجاع منتوجها الذي تنتجه ويأخذه غيرها بفعل أمور عدة؟ إن الاستمرار في الابتعاد عن المسبب الحقيقي لفقر الفقراء، ومنهم: الطبقة العاملة يعني استمرار النهب، وضياح البوصلة التي ستدحر وجه القوى التي تمثل المصالح الجذرية للطبقة العاملة، وهذه القوى بما فيها النقابات، مطلوب منها امتلاك الأدوات الضرورية التي تمكنها من الدفاع عن قضية الأجور ليس باعتبارها قضية لتحسين الوضع المعيشي فقط، بل باعتبارها قضية وطنية ستحدد مسار شكل التطور اللاحق الذي يريده الشعب السوري، اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً، فمن يملك الثروة هو من يفرض نمط الحياة بأشكالها كلها التي تعبر عن مصالحه، وإلى الآن مالكو الثروة الفعليون يتحكمون بنسب فقرنا ومعيشتنا وكلمتنا، وحتى بكمية الهواء الذي يتنفسه الفقراء.

حقوق السائقين في القطاع الخاص



أدت السياسات الليبرالية على حقوق المنهوبين في البلاد، منذ قوينة النهب والفساد عام 2005 إلى رفع الدعم عن المحروقات عام 2007 وزادت سنوات الحرب والأزمة من وطأة سلب الحقوق والمكاسب. ونالت تلك السياسات من الطبقة العاملة، وباقي فئات المنهوبين، مثل: المعلمين والمهندسين والحرفيين والفلاحين وغيرهم من أصحاب الشهادات والمهن.

■ إيذان علي

كان للسائقين في القطاع الخاص حصتهم من ذلك كله، وكشف ظهرهم عدة مرات باسم تلك السياسات، مرة عند رفع الدعم عن أسعار المحروقات وتأثير ذلك على دخلهم، ومرة عند الترخيص لشركات النقل ومنع صغار السائقين من العمل على تلك الخطوط، ومرة عدة بسبب القرارات الجائرة التي تخص كراجاتهم وأماكن تجمعهم. احتجاجاً على ذلك، دخل السائقون في الإضراب عن العمل عشرات المرات، وثقت جريدة قاسيون لـ 43 إضراباً خلال أربع سنوات 2014 - 2017 شارك فيها الآلاف من سائقي باصات السرافيس الصغيرة وسيارات التاكسي والشاحنات.

الذروة عند سائقي السرافيس

كانت ذروة الإضرابات عند سائقي سرافيس النقل في المدن والأرياف، 35 إضراباً عن العمل خلال أربع سنوات 2014 - 2017 شارك فيه آلاف السائقين في دمشق وطرطوس والدريكيش والتل وجرمانا وحماة والسلمية والقامشلي واللاذقية وجبله وحمص وعفرين والسويداء وغيرها.

تنوعت مطالب السائقين الصغار، التي جاءت أغلبيتها احتجاجاً على ارتفاع أسعار المحروقات، وأحياناً أخرى احتجاجاً على التسعيرة الحكومية للراكب الواحد التي لا تناسبهم.

بغض النظر عن الموقف من أجور النقل المرتفعة حقاً، بعد زيادة أسعار المحروقات

في «الإدارة الذاتية» نقل كراجهم من مركز المدينة في شارع الوحدة إلى أطراف المدينة، وهذا ما زاد أعباء مادية إضافية على 250 سائق تكسي خاصة، أن الكراج الجديد لا يتسع لربع هذا العدد.

حدثت اعتصامات وإضرابات عدة للسائقين عام 2016 منها: إضرابات خطوط تكسي سرفيس في أحياء العنترية والكراجات وقناة السوييس احتجاجاً على رفع أسعار المحروقات، وإضرابات سائقي باصات النقل بين مدن محافظة الحسكة 2016. كما احتج سائقو الشاحنات والحافلات في محافظة الحسكة، على قرار هيئة النقل في الإدارة الذاتية رفع أسعار ليتر المازوت من 40 ل.س إلى 60 ل.س واعتبار شاحناتهم «مشاريع استثمارية» إضافة إلى نقص الكميات المخصصة لهم في تموز 2017.

كانون الثاني 2017 وحدث إضراب لسائقي التاكسي في مدينة دمشق.

إضرابات سائقي التاكسي في القامشلي

تعمل سيارات التاكسي بصفة سرافيس نقل على عدة خطوط في مدينة القامشلي. عانى هؤلاء السائقون من ارتفاع أسعار المحروقات، أو نقل كراجاتهم خلال سنوات الأزمة، لذلك نفذ 40 من سائقي التاكسي بحي الكورنيش في القامشلي إضراباً عن العمل بتاريخ 2015/8/10 احتجاجاً على قرار «الإدارة الذاتية» رفع أسعار ليتر البنزين المكرر من 60 ل.س إلى 75 ل.س، الأمر الذي انعكس سلباً على مصدر رزقهم ومعيشتهم. وأعلن سائقو التاكسي في حي الهلالية في القامشلي، إضراباً عن العمل في تشرين الأول 2015، احتجاجاً على قرار هيئة النقل

في السنوات الأخيرة، فإن المشكلة يتحمل نتائجها ذوي الدخل المحدود كلهم، سواء كانوا من السائقين، أو المواطنين، جراء السياسات الحكومية التي تضر بمصالح الفقراء وذوي الدخل المحدود كلهم.

أضرب 250 من سائقي حمص في الكورنيش الشرقي وأحياء الأرمن والمهاجرين والعباسية، احتجاجاً على قرار إلغاء السرافيس في هذه الأحياء واعطائها لشركة نقل خاصة، صاحبها متواجد في تركيا، في تشرين الثاني 2016. كذلك أضرب سائقو سرافيس قرى أم العظام ورام العنز والكنيسة وخربة التين وخربة الحمام، احتجاجاً على نقل الكراجات إلى شمال مدينة حمص في تشرين الأول 2016 بينما أضرب سائقو سرافيس عفرين احتجاجاً على شراء المازوت من وسطاء السوق السوداء، في

الطبقة العاملة



تونس. اعتصام ضد الخصخصة

تظاهر يوم 23 تشرين الأول، عدد كبير من عمال مصنع «اسمنت قرطاج» بجبل الرصاص في ولاية بن عروس أمام مقر الولاية للمطالبة بعدم خصخصة المؤسسة، وعبر عدد من العمال، في تصريحات متطابقة، عن رفضهم وضع المؤسسة على لائحة المؤسسات التي ستتم خصخصتها خلال الفترة القادمة، سيما وأن المصنع يعمل بطاقته الإنتاجية القصوى ويحقق أرباحاً مما يدعو إلى الاستغراب، مطالبين الحكومة بإحداث لجنة تدقيق حول التصرف في صلب هذه المنشأة، يشار أنه عقدت جلسة مفاوضات بمقر وزارة الشؤون الاجتماعية، بهدف النظر في مطالب المحتجين، ولم تصدر أية معلومات إلى الآن حول مال الجلسة.



موريتانيا. اعتصام عمال المطارات

نظم عمال شركة مطارات موريتانيا وقفة احتجاجية أمام مطار نواكشوط الدولي يوم 25 تشرين الأول، للمطالبة بإعادة حقوق العمال المتمثلة في إيجاد نظام أساسي للشركة، وزيادة الأجور وتصحيح طريقة حساب ساعات العمل الإضافية ومنح الخدمة المعوضة لسنة 2015-2016 ومنح الزيادات المستحقة بطريقة معتبرة، كما طالبوا بالشفافية في منح القروض الداخلية للشركة، وجاءت الوقفة بعد رفع قضية إلى مفتشية الشغل باسم عمال شركة مطارات موريتانيا، أودعوا من خلالها اعتراضهم على توصيات لجنة الوساطة لدى الوزارة، مطالبين بإحالة الملف إلى لجنة الحكماء، ودعا العمال: الإدارة إلى عدم ممارسة مزيد من الضغوط على المحتجين.



اليونان. إضراب الصحفيين

لبي الصحفيون مجدداً في أنحاء اليونان جميعها، دعوة نقابة الصحفيين بإضراب عن العمل في الإذاعة والتلفزيون يومي 24 و 25 تشرين الأول، وشارك في الإضراب صحفيو وكالة الأنباء الرسمية «أيه إن آيه» - إم بي آيه» والعمالون في وسائل الإعلام المطبوعة، للمطالبة بتوفير التمويل اللازم لصندوق التأمين الصحي، وتحسين الأجور، وإنهاء الممارسات القائمة التي تجبر الصحفيين على قبول وظائف مؤقتة بأجور منخفضة. يذكر: أن النقابات العمالية في اليونان تنظم إضرابات واحتجاجات باستمرار بسبب إجراءات التقشف منذ عام 2010، كما يعد هذا الإضراب هو الثاني خلال الشهر الحالي والرابع خلال شهرين، في حين استمر الإضراب السابق لمدة 24 ساعة فقط.



الجزائر. عمال المطارات

دخل تقنيو وعمال صيانة الطائرات في مطارات الجزائر جميعها، يوم 24 تشرين الأول، في إضراب مفتوح عن العمل حيث رفعوا جملة من المطالب أبرزها: مراجعة سلم التصنيف المهني والأجور وفقاً لما نصت عليه الاتفاقية التي تربطهم بالشركة، التي تم التوقيع عليها في عام 1999 وتم التوصل منها تدريجياً بعد سنتين فقط من بداية تطبيقها. صرح رئيس النقابة الوطنية لتقنيي صيانة الطائرات: إن الإضراب سيكون «مفتوحاً وعبر مطارات البلاد كلها» وذلك إلى غاية تطبيق بنود الاتفاقية، واعتبر المدير العام لشركة الخطوط الجوية الجزائرية: أن هذا الإضراب «غير شرعي» باعتباره لم يستوف الشروط القانونية حسب زعمه.

لا للتعديلات الشكلية

على القانون 17



لا يعمل العمال السوريون كثيراً على التعديلات المرتقبة للقانون 17، فكما جرت العادة ستلعب توازنات القوى دورها لصالح أرباب العمل، على حساب العمال الذين ليس لديهم من يحميهم، بعد أن غدت النقابات منزوعة القدرة في الرد على الانتهاكات كلها التي أتت على حقوق الطبقة العاملة، حتى لم يكذب منها شيئاً فيها أجورهم، والتي تدنت قيمتها الحقيقية وأصبحت عاجزة عن تلبية الحاجات الضرورية للعمال فكيف غيرها من الحاجات.

■ غزل الماغوط

تعديلات شكلية

لن تغلج جهود العمال في فرض تغييرات حقيقية على القانون 17، فالقرار عائد برمته إلى ممثلي غرف الصناعة والتجارة، الذين ليس في مصلحتهم التخلي عن قرش واحد من أرباحهم الضخمة المنهوبة من العمال، في حين تبدي النقابات موقفاً معترضاً على بعض مواد القانون، حيث يتمسك أرباب العمل وممثلو الحكومة بجوهر القانون، وخاصة القاعدة التي ينطلق منها في العلاقة بين أرباب العمل والعمال «العقد شريعة المتعاقدين» وبالتالي فأية تعديلات على القانون لن تكون أكثر من دُرّ للرماد في العيون، وإيهام ذوي الدخل المحدود بأن ثمة إجراءات فعلية قد اتخذت، لكن أي عامل في القطاع الخاص يعلم جيداً أن وراء الأكمة ما وراءها.

مطالب متجددة

يعد إلغاء المادة رقم 65\ من قانون العمل والتي تجيز الفصل التعسفي للعامل، واحداً من أبرز مطالب عمال القطاع الخاص اليوم، فبسبب هذه المادة تم تسريح عدد كبير من العمال على امتداد السنوات الماضية دون وجه حق، لمجرد أن رب العمل

أثر التخلي عن خدماتهم للهروب من مسؤولياته تجاههم، في حين عجزت وزارة العمل أو النقابات عن فعل شيء من أجل حمايتهم. كما أن الاعتراف بحق الإضراب مطلب لا يقل شأنًا في وعي الطبقة العاملة، وهو حق سبق أن أقره قانون العمل السوري، الذي أقر عام 1946، وأجازته الدستور الحالي وسائر اتفاقيات العمل الدولية التي وقعتها سورية، في حين تم التراجع عنه اليوم، لا بل واعتباره جنة ضمن قانون العقوبات رغم مخالفة ذلك صراحة للدستور السوري.

«العقد شريعة المتعاقدين» لوضع حد لتجاوزات أرباب العمل، من الضروري قبل كل شيء إدخال مادة على القانون رقم 17 تنص على وجوب توثيق عقود العمل في النقابة المختصة حصراً، وحضور ممثل النقابة أثناء توثيق العقد، والتخلي عن مبدأ «العقد شريعة المتعاقدين» لما ينطوي عليه من ظلم واضح للعامل، وذلك لأن رب العمل هو الأقوى بطبيعة الحال بسبب انتشار البطالة وتردي الوضع المعيشي للملايين السوريين، لذا فمن البدهي أنه سيفرض شروطه المجحفة بحيث لا يكون أمام المتقدم للعمل إلا الخضوع لها، أو البحث عن بديل آخر.

معادلة غير عادلة!

بين 11% أجوراً و 89% أرباحاً تتوزع معادلة الدخل الوطني، وفق الدراسات الاقتصادية التقريبية لموسوعة الدخل الوطني، الوجه الأكثر قبلاً لاستغلال الطبقة العاملة السورية، فحجم النهب الذي يمارس على حسابها أكبر من أن تتخيله، في حين تذهب الأرباح الهائلة إلى جيوب الناهيين الكبار، وما إن تطالب الطبقة العاملة برفع أجورها، حتى يحضر العذر المعد سلفاً، «نحن في حالة حرب، ولا سبيل لرفع الأجور»، في حين أن حقيقة الأمر التي لا تخفى على أحد، هي: أن رفع الأجور أمر محال لا بسبب الحرب وإنما بسبب النهب.

ثقة مفقودة!

يتساءل عمال القطاع الخاص، وهو رأي سائد ضمنهم: عن جدوى انتسابهم إلى النقابات، إذا كانت لا تتمكن موازين القوى السائدة الآن عن أن ترد عنهم مظلمة، أو تعيد لهم حقاً، رغم أنها وجدت لهذا الغرض، ما يعني أن أمامها معركة طويلة لاستعادة ثقة الطبقة العاملة، التي قدمت دمائها وحياتها ثمناً كي ترى النقابات النور في سورية.

من أول السطر

■ نبيل عكام

اتفاقيات منظمة العمل العربية /1/

نتابع تسليط الضوء على اتفاقيات منظمة العمل العربية والتي صدرت عنها. عرض هذا الأسبوع: الاتفاقية رقم 8/ و11/ أقر مؤتمر العمل العربي الاتفاقية التي أخذت الرقم 8/ المتعلقة بشأن الحريات والحقوق النقابية وقد صادقت على هذه الاتفاقية ثلاث دول عربية فقط، أما بقية الدول العربية فلم تصادق عليها بما فيها سورية. وتنص هذه الاتفاقية على: أحقية العمال بتشكيل منظماتهم العمالية والانضمام إليها دون إذن مسبق من أية جهة كي تدافع عن حقوقهم، وتحسن أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية، وتمثلهم أمام الجهات المختلفة. وأكدت الاتفاقية في المادة 9/ منها على: أن تضمن الدولة حماية التنظيم النقابي، وعدم التدخل في شؤونه أو التأثير عليه، وأن يشمل التشريع في الدولة حرية الاجتماع دون إذن مسبق من أية جهة. وجاء في المادة 11/ من الاتفاقية: يكفل تشريع الدولة حق المفاوضة الجماعية، وإبرام عقود العمل المشتركة، وتنظيم إجراءاتها. كما أكدت المادة 12/ على حق العمال بالإضراب، للدفاع عن حقوقهم ومصالحهم الاقتصادية والاجتماعية، عند استنفاد طرق التفاوض القانونية لتحقيق هذه المصالح.

أما المادة 14 و15/ فقد تضمنت: أن يكفل التشريع في الدولة عدم التدخل في ترشيح وانتخاب الأعضاء النقابيين، وأن يكفل حرية ممارسة كل عضو لنشاطه النقابي دون تدخل صاحب العمل، أو أية جهة كانت. وتضمنت الاتفاقية: ضرورة تسهيل عمل الهيئات النقابية لمهامها داخل المنشأة أو خارجها خلال مواعيد العمل، وحظرت على نقل أو وقف أو فصل أو الإضرار بالعضو النقابي، بسبب ممارسته نشاطه النقابي أو انتمائه. إضافة إلى استخدام العامل بشرط عدم انضمامه إلى النقابة. وتتضمن الاتفاقية: أنه لا يجوز للجهة الإدارية وقف أو حل منظمة العمال.

وبالنسبة للاتفاقية رقم 11/ بشأن المفاوضات الجماعية: لم توقع عليها معظم الدول العربية بما فيها سورية، حيث اعتبرت المفاوضة الجماعية بأشكالها القانونية كلها حقاً للعمال بقطاعات الاقتصاد العام والخاص كافة ودون تدخل من أية جهة كانت. وعلى أصحاب العمل ومنظماتهم أن يقدموا لممثلي العمال المعلومات والبيانات الإحصائية والاقتصادية، والتي تساعدهم على مباشرة التفاوض.

تجري المفاوضات بشكل مباشر بين منظمات العمال وأصحاب العمل بعدة أشكال: - بين نقابة العمال في المنشأة وصاحب العمل.

بين نقابة المهنة وأصحاب العمل أو منظماتهم.

بين الاتحاد العام للنقابات واتحاد أصحاب العمل المختص.

وجاء فيها: يجب على الدولة أن تدعم المفاوضات الجماعية بالأشكال كلها ومنها: الثقافة العمالية. وأن يحدد التشريع في الدولة فترة زمنية بين بدء التفاوض وانتهائه، وينظم حق الإضراب.

رفع الأجور أمر محال
لا بسبب الحرب وإنما
بسبب النهب

ثورة أكتوبر.. ما أشبه اليوم بالبارحة



قبل مائة عام، ومن رحم التناقضات التي كانت تعصف بالعالم في بدايات القرن الماضي، خرجت ثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى في روسيا القيصرية:

■ عامر الحسّ

أزمة حادة في النظام الرأسمالي المهيمن، أفصحت عن تفسخ النموذج، وانحطاطه، ورجعيته على طول الخط، وعجزه عن حل القضايا القائمة. اقتسام جديد للعالم، وحرب عالمية مدمرة بين «الوحوش الضواري». تفكك إمبراطوريات ودول، نزاعات.. حروب.. مجاعات... عمليات تهجير، ونزوح جماعي، تفشي الأوبئة... ثورة برجوازية فاشلة في روسيا القيصرية.

تنامي عود الحركة العمالية والثورية، وتبلور الماركسية كتيار نظري وسياسي، وعمليات فرز عميقة في صفوفها، بعد أن نال ذلك التفسخ من بعض فصائلها.

فرض الواقع الموضوعي، أي: الضرورة التاريخية في حينها، على العقل البشري إبداع نموذج جديد في تنظيم العلاقة بين الناس، وفي بناء الدولة، وفي العلاقات بين الدول، فكانت ثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى، بعد أن استنفذ النموذج الرأسمالي إمكاناته...

أن تنتصر ثورة عمال وفلاحين وجنود قبل قرن على نظام قيصري، وأن تجابه الثورة والدولة السوفيتية الوليدة، وهي في المهد 18 دولة مدججة بالسلاح حتى أسنانها، وتنتصر على الجميع، وأن تكون أولى مراسيمها: مرسوم السلام، ومرسوم الأرض، وأولى مشاريعها كهربة البلاد، فهي بكل تأكيد ماثرة في تاريخ البشرية،

ربما كانت شبيهة بالأساطير، وقريبة إلى المستحيل، ولكنها كانت واقعية في الوقت نفسه، أليست الواقعية أن نطلب ما يبدو مستحيلاً؟ بدلالة انتصارها، وانتشار أفكارها في دول العالم كله بلا استثناء، وبدلالة أن المفاهيم التي حملتها الثورة، أصبحت جزءاً من الوعي البشري العام، فما هو بدعي اليوم، لم يكن بدهياً قبل ثورة أكتوبر، وما يعتبر اليوم من المسلمات لم يكن كذلك قبل ثورة البلاشفة الروس، بقيادة فلاديمير لينين، وتداعياتها العالمية...

على مدى المائة سنة الماضية، كانت الماكينة الإعلامية للعدو الطبقي، تزعم، ومعها المناضلون «الترانزيت» وبعض السذج، أن استحضار ذكرى ثورة

أكتوبر الاشتراكية العظمى والاحتفاء بها، هو عودة إلى الماضي، وأنها تجربة لن تتكرر... و... و!!

اليوم، وبعد مضي ربع قرن على انهيار التجربة، وبعد التشويه والتشنيع كله الذي جرى بحقها، وبعد ربع قرن من استفراد رأس المال بالقرار العالمي، وفي ظل التفسخ القديم - الجديد المساند في ظل ذلك الاستفراد، وبعد تحرك دومينو بؤر التوتر، من مكان إلى آخر على امتداد الكرة الأرضية، وبعد هذا الاستغلال الوحشي غير المسبوق للجنس البشري، والطبيعة، وبعد أن تبين بالملاموس أنه نظام منتج للأزمات، بطبيعته، وبنيته، وثقافته، وبعد أن ادعى من ادعى بأن الرأسمالية نهاية التاريخ، وبعد أن

تأكد أن وجود هذا النظام لا يتعارض فقط مع مصالح الأغلبية المستغلة على النطاق العالمي ودخل كل دولة، بل يتناقض مع استمرار الحضارة البشرية أيضاً.. كما كان الوضع عشية ثورة أكتوبر تماماً، ليس من المنطقي القول: إن البحث عن نظام بديل بات على جدول الأعمال، ولأنه ضرورة كما كانت أكتوبر ضرورة، فهو أت بلا شك..

الثورة القادمة، والنظام الجديد لن يكون نسخة عن التجربة السابقة بكل تأكيد، وربما تختلف بأدواتها، وتفصيلاتها، ولكن بكل تأكيد ستحمل الرسالة ذاتها، وهي: إنهاء استغلال الإنسان للإنسان، واضطهاد شعب للشعب، والاستثمار اللاعقلاني للطبيعة.

الرسالة ذاتها
وهي: إنهاء
استغلال
الإنسان للإنسان
واضطهاد
شعب لشعب
والاستثمار
اللاعقلاني
للطبيعة

الفيتو من جديد

أشهر المندوب الروسي لدى مجلس الأمن، فاسيلي نيبينزيا، مرة أخرى حق النقض ضد مشروع قرار أمريكي يقضي بتمديد عمل آلية لجنة التحقيق حول الأسلحة الكيميائية في سورية، مطالباً بالاطلاع على مضمون تقرير لجنة التحقيق حول الأسلحة الكيميائية في سورية، ومناقشته والبث بمضمونه قبل التصويت على التمديد، وقال نيبينزيا: «ننتظر من الآلية أن تجري تحقيقاً مستقلاً وموضوعياً دون ارتكاب أخطاء» وحذر المندوب الروسي قبل بدء التصويت: «روسيا لن توافق على مشروع القرار، وندعو لتجنب انقسام المجلس».

جاء توقيت طرح القرار على المجلس، قبيل انطلاق جولة جديدة، من مفاوضات أستانا، وجنيف، ورغم أن الطرف الأمريكي يعلم علم اليقين بأن القرار بهذه الصيغة، والطريقة لن يمر، لذا فإن الهدف الوحيد من طرحه هو تعكير الأجواء قبيل استئناف جولة جديدة

من مفاوضات أستانا وجنيف، وذلك في إطار سعي قوى الحرب في الإدارة إلى الاستمرار في عرقلة الحل السياسي.

يؤكد الفيتو الروسي من جديد -وقد صدر تقرير لجنة التحقيق بعد الفيتو- أن السعي المثابر للوصول إلى حل سياسي توافقي للآزمة السورية، لا يعني الخضوع للابتزاز الأمريكي، أو أي شكل للتقاسم معه، كما يزعم البعض، بل يأتي في سياق الواقعية السياسية، التي تتحلى بها الدبلوماسية الروسية، دون توقيع على البياض للطرف الأمريكي، من خلال الاشتباك معه، وفرض التراجع عليه، وحشر قوى الحرب في زاوية ضيقة، كما كان الأمر مع كل تعنت أمريكي، على مدى سنوات الأزمة.

إذا كانت مثل هذه القنابل الإعلامية الدخانية، تأتي ببعض النتائج الآنية في المرحلة السابقة،

فإن تأثيرها اليوم يتراجع إلى حد كبير، بعد التقدم الواقعي في مسار أستانا، وبعد ترسخ الإجماع الدولي والإقليمي والسوري، على السير

باتجاه الحل السياسي، على أساس القرار 2254.

■ موقع فاسيون



حمى الانفصال:

كوابح المسار الطبيعي



لم يعد خافياً أن النزعة الانفصالية، التي لاقت ردود فعل عريضة، في كئالونيا وغيرها من المقاطعات في أوروبا، يمكن تلمسها كظاهرة تنشكل كرد فعل يقابل أحد مظاهر الأزمة الرأسمالية الحالية.

د. عروب المصري

في مرحلة الصعود الرأسمالي، كانت موجة الدمج والتوحيد ضرورة قصوى لتوحيد سوق رأس المال والاستفادة من جميع الإمكانيات التي تقدمها هذه الأسواق للاستثمار، من خلال التحكم الاحتكاري بالأسعار، وارتبط هذا طبعاً بالتحكم الدولي الذي فرضته الولايات المتحدة من خلال التحكم بكبرى الأسواق، وهي: سوق النفط العالمية، ذلك كله بوجود الذهب المستمر لدول الجنوب الفقيرة التي شهدت غزواً توسعياً حتى لم يبق شبر من السوق الممكنة عالمياً لم تطأ قدم الرأسمالية، وكانت تلك «الفتوحات» فاتحة لانتهاة عصر النهب بطريقة «ميغا أرباح» خصوصاً مع إعمال مفعول القانون الذي يفعل فعله مع تقدم لرأسمالية، وهو ميل معدل الربح نحو الانخفاض.

موجات الدمج الكبرى

ومع موجات الدمج الكبرى تطورت في قلب الرأسمالية الضرورات التقنية الأساسية لتوحيد الأسواق العالمية، والتي تشكل في الوقت ذاته الضرورات الموضوعية لجعل العرض والطلب للحظيين ممكنين عالمياً، وهي أولى المتطلبات لنفي الأرباح الناجمة عن تفاوت العرض والطلب في الرأسمالية عموماً. مع انخفاض الأرباح الرأسمالية عالمياً، اضطرت الرأسماليات الكبرى إلى تضخيم القطاع المالي منها «وخاصة الدولار» لتعويض النقص في الأرباح الناتجة عن الاقتصاد الحقيقي «الصناعي والزراعي»، لكن الإجراءات التي يقوم بها رأس المال المالي لا يمكنها إلا أن تغرق الاقتصاد الرأسمالي في أزمات، باتت وتيرتها أكثر تسارعاً ومداهاً أشد عمقاً، لأنها تتناقض مع الطبيعة الأساسية للرأسمالية التي تقودها نحو نسبة أرباح تقارب الصفر مع توسعها.

هل التفتيت هو الحل؟

بدأت العديد من الدول الرأسمالية في اتخاذ إجراء يبدو ظاهرياً حلاً ممكناً، فإذا كان التجميع «الموحد للأسواق الرأسمالية» قد أوصل الاقتصادات إلى تندي نسب الأرباح إلى هذه الدرجة، وإلى تلاعب رأس المال المالي المولد الدائم للأزمات، فلماذا لا يكون التفتيت

حلاً في وجه هذه السياسات الفاشلة؟ لكن ما لا يدركه أصحاب سياسات التفتيت أن هذه الإجراءات التي تبدو ظاهراً حلاً ممكناً، لن تستطيع رفع معدلات الأرباح موضوعياً «رغم أنها يمكن أن تبطل هذه العملية من خلال إعاقة تقدم الرأسمالية الطبيعي ولو جزئياً في تلك الدول».

أرباح صفرية

تضطر العديد من الدول وخاصة في شمال أوروبا إلى اتخاذ المزيد من الإجراءات غير الرأسمالية في سبيل تطويل عمر الرأسمالية من قبيل سيطرة الدولة على القطاعات الاقتصادية، التي باتت غير مربحة. وتبدأ أطروحات من قبيل: الحد الأساسي للدخل حق للعيش البشري، بغض النظر عما إن كان يعمل أم لا بالظهور، فحق العيش قد أصبح حقاً مهدداً حتى في دول الجنوب الأوروبي.

أزمة القروض الشخصية

وفي تجل للأزمات التي يسببها رأس المال المالي، يمكن تتبع أزمات القروض الشخصية في دول مثل: فرنسا وإنكلترا حيث يقترض العمال قروصاً صغيرة لإكمال دفع المصاريف الشهرية يتم تسديدها بتقسيماتاً على الأشهر الباقية من السنة أو على عدة سنوات، وتصل فوائد هذه القروض إلى ألف وثلاثمائة بالمئة، أي: أن العامل يغرق في الديون كل شهر حتى تصل ديون البعض إلى عشرات الآلاف بل مئات الآلاف من اليوروهات أو الجنيهات الإسترلينية، بحيث لا يمكن سدادها حتى الجيل الثالث من بعده.

بحر من الديون

إذا كان استغلال الرأسمالية للثروات الدفينة بالطريقة الجشعة التي قامت بها قد تم اعتباره سرقة مما يمكن أن تستغله الأجيال القادمة من البشرية بشكل متوازن، فإن هذه السرقة تتم حرفياً من الأجيال القادمة للعمال. ولا تخرج عن هذا النطاق فكرة المشاريع الصغيرة التي تم بها إغراق دول العالم الثالث «كحل مفترض!» وألقت بالملايين من الناس في بحر من الديون التي لا يمكن سدادها.

هذا يعود بنا إلى المعتردين بأن التفتيت هو الحل، حيث يفترض هذا المنطق عودة إلى الاقتصاد الحقيقي «الزراعة والصناعة» وتراجعاً ضرورياً عن إجراءات رأس المال المالي التي أزمّت الأوضاع، لكن المعطيات السياسية تظهر وعياً متزايداً إلى أن فكرة «الرأسمالية ليست هي الحل» وانتشاراً أوسع لهذه الفكرة في أرجاء العالم المترامية بأشكال لا تشمل الأحزاب الاشتراكية والشيوعية فحسب، بل شرائح متزايدة من الناس المكويين بنار الازمة الرأسمالية.

بريق الخصخصة

خفت البريق الذي يشع حول الخصخصة في العالم الثالث، بعد كشف العفن القابع كله فيما فرضته المؤسسات المالية الدولية «كصندوق النقد الدولي» كما خفت البريق الذي كان حول المنظمات غير الحكومية التي كانت تروج للسياسات الرأسمالية كلها «الفاتحة» لما تبقى من أسواق دول العلم الثالث. أصبحت الأمور الآن أكثر وضوحاً

فكرة

«الرأسمالية

ليست هي الحل»

لا تشمل الأحزاب

الاشتراكية

والشيوعية

فحسب بل شرائح

متزايدة من

الناس المكويين

بنار الازمة

الرأسمالية

و«شفافية» وتتكشف يوماً بعد يوم محاولات حرف الصراع الطبقي عن مساره من خلال الصراعات العرقية والدينية والمذهبية «بأشكال انفصال أقاليم أو غيرها» ولئن كانت مناهضة العولمة في بداياتها شكلاً من المقاومة الشعبية لتوسع أسواق رأس المال، فإن المصير المحتوم للتجميع الأممي يلقي مقاومة رأسمالية اليوم.

الخلاص الفردي

إذا كانت حمى الانفصال والتقسيم هي التجلي السياسي للأزمة الرأسمالية الراهنة، فمن الهام إدراك موضوعة: أننا على مركب واحد، وكما أن الخلاص الفردي لا يمكن أن يكون، فكذلك على مستوى الدول والأقاليم التي تبحث عن خلاص فردي لها بعيداً عن باقي البشرية، فهذا المركب الواحد أمامه مصير مشترك واحد، يسير إما نحو حل لكل مشاكل البشرية بتجلياتها كلها الاقتصادية والصحية والبيئية التي سببها النظام الرأسمالي الحالي أو إلى الغناء، إنه خلاص جماعي حتماً، حتى على مستوى مصير الدول، ولا تخرج عن هذا الإطار دول منطقتنا رغم اختلاف المعنى الاقتصادي لذلك، فعندما ندعو إلى الشرق العظيم، فهي مرحلة نمضي بها على طريق الخلاص الجماعي، عبر التوحيد وليس عبر موجات التفتيت التي تستهدف تفتيت المفتت في دول الرأسمال الطرفية، لأهداف أخرى تختلف عن تفتيت المركز خلاص فردي، فهي في منطقتنا تهدف إلى تسهيل السيطرة على ما تبقى من ثرواتنا الوطنية.

«جملة بريئة» في مجلس الوزراء!



تمر أحياناً الكثير من التوجهات الرسمية دون أن يتم تسليط الضوء عليها بما يكفي لتوضيح خفاياها، وأهدافها النهائية بعيدة المدى، فبعض التوجهات تكون عبارة عن مجموعة من العبارات المسبوكة بدقة، بحيث تنوه معها إمكانية قراءة ما بين سطورها لسبر أغوارها وغاياتها الحقيقية.

هي: الحفاظ على مصالح رجال الأعمال، عبر ما تمت تسميته أسس الترشيح ومؤشرات الأداء، والتي لن نستغرب أن تكون على مقاسات معينة تتوافق مع مصالح الكبار من هؤلاء وتمثيلهم.

ولم لا؟! فلطالما كانت الحكومة محابية لمصالح هؤلاء الكبار، دوناً عن سواهم عبر سياساتها الليبرالية المتبعة والمعلنة.

ولعله وفقاً لهذه النتيجة، تتضح مصداقية العبارة الحكومية «شريك أساسي للحكومة في عملية التنمية» والمقصود بها هؤلاء الكبار تحديدًا، وهي من كل بد التنمية التي تحقق المزيد من تكديس الأرباح في جيوبهم، والشراكة الأعمق والأوسع على مستوى اتخاذ القرار وتنفيذه.

خلالها، وحقوق وواجبات منتسبيها المتضمنة بأنظمتها الداخلية والمصانة بموجب التشريعات والقوانين التي يراد تعديلها حكومياً وفقاً للتكليف أعلاه.

ثالثة الأثافي!

لنصل إلى خاتمة التكليف الحكومي، حيث «كلف المجلس الوزارات المعنية بوضع مؤشرات أداء فيما يخص أسس ترشيح رجال الأعمال لشغل مواقع أعضاء مجالس إدارات غرف الصناعة والتجارة والزراعة والسياحة واتحاد المصيرين».

ولعل هذا التكليف يتوضح من خلاله الجوهر النهائي المطلوب من التدخل الحكومي المباشر بعمل الاتحادات ودورها، فالغاية الحكومية بالنتيجة

الاستمرار

بالسياسات الليبرالية

المحابية لمصالح

كبار التجار

والسماسرة

يتطلب تحييد

أدوار الاتحادات

وخاصة ذات

التمثيل

الشعبي الواسع

والعميق

بين السطور

استكمال التكليف الحكومي بهذا الشكل فيه قراءتين:

الأولى: أن هذه الاتحادات لا تقوم بالدور الاقتصادي والاجتماعي المأمول منها «حكومياً»، وهي بحاجة للتدخل الحكومي عبر مجموعات العمل من أجل إعادة النظر بالتشريعات والأنظمة الداخلية لها، وكان هذه الاتحادات قاصرة وغير كفاء لتحديد ضرورتها واحتياجاتها ومتطلباتها من ذاتها وبذاتها، وهي على ذلك بحاجة إلى هذا الشكل من الوصاية الحكومية المباشرة على عملها.

كما وفيه ضمناً تغيب كل ما تم طرحه من هذه الاتحادات، على مستوى قواعدها وقياداتها، طيلة سنين وعقود على شكل مطالب، أو اقتراحات تصب في مصلحة المنتسبين إليها، كما وتتقاطع مع المصالح الوطنية، باعتبار أن بعض الاتحادات تمثل قواعد جماهيرية واسعة.

أما القراءة الثانية، فهي: أن الدور الاقتصادي والاجتماعي الذي تمارسه هذه الاتحادات يجب أن يتوافق مع الحكومة وتوجهاتها، كي يصح فيه القول أنه حقق ما هو مأمول منه! بغض النظر عما هو مأمول من هذه الاتحادات من قبل قواعدها التنظيمية والشعبية الواسعة بمطالبها المحقة، وحقوقها المستباحة.

وهو في النتيجة، ربما يكون فيه نسف لكل المقومات الموضوعية التي تم على أساسها تكوين هذه الاتحادات تاريخياً، كما ونسف كل ما من شأنه تأمين مطالب وحقوق المنتسبين لها، وخاصة على مستوى أدوات الضغط التي تمتلكها هذه الاتحادات عبر نموذجها التنظيمي والتشريعات التي تعمل من

■ عاصي اسماعيل

ففي الجلسة الأسبوعية لمجلس الوزراء بتاريخ 2017/10/24، «كلف المجلس وزارات الاقتصاد والتجارة الخارجية والصناعة والدولة لشؤون المنظمات بالتنسيق الدائم مع الاتحادات باعتبارها رافعة اقتصادية وشريكاً أساسياً للحكومة في عملية التنمية».

عبارات مخادعة!

التكليف أعلاه، وفقاً للعبارات التي تتحدث عن الشراكة بين الحكومة والاتحادات- هكذا بمطلقها- بعملية التنمية واعتبار هذه الاتحادات رافعة اقتصادية، ربما يُقرأ منه على أنه فتح لبعض الأفاق من التعاون، النظري بالحد الأدنى بين الحكومة والاتحادات، التي غالباً ما كانت غائبة بمقترحاتها ومطالبها على مستوى العمل الحكومي، وخاصة الاتحاد العام لنقابات العمال والاتحاد العام للفلاحين، الممثلين لأكبر شريحتين بمطالبهم المكررة سنوياً على أسماع الحكومات المتعاقبة دون أي شيء ملموس على المستوى التنفيذي، اعتباراً من الأجور وليس انتهاءً بالإنتاج ومستلزماته ودعمه، علماً أن جزء من مهام هذه الاتحادات كمنظمات شعبية هو الرقابة على الأداء الحكومي نفسه.

لكن تتضح القراءة أكثر مع استكمال فقرة التكليف الحكومي، حيث «كلف المجلس كل وزارة تشكيل مجموعة عمل للتنسيق والعمل مع وزارة الدولة لشؤون المنظمات، لدراسة التشريعات والأنظمة الداخلية للاتحادات لتقوم بالدور الاقتصادي والاجتماعي المأمول منها».

حرب مواربة



من الجلي أن الاستمرار في السياسات الليبرالية المحابية لمصالح كبار التجار والسماسرة، يتطلب تحييد أدوار الاتحادات، بمختلف مسمياتها وقواعدها التمثيلية، وخاصة ذات التمثيل الشعبي الواسع والعميق، وصولاً إلى إضعافها وربما تصفيتيها، وهو ما يتم العمل عليه بشكل جدي ومتسارع على ما يبدو.

في المقابل، مما لا شك فيه: أن القواعد الشعبية المنضوية والمنظمة لهذه الاتحادات لا ترضى بالوصاية، لا من قبل الحكومة ولا من قبل أية جهة أخرى، كما ولن تقبل بتحييد دورها والاستمرار بهضم حقوقها، خاصة وقد ضمنت استقلاليتها وجزءاً هاماً من حقوقها ومكتسباتها، تشريعاً وقانوناً ودستوراً، عبر نضالها على مدى عقود من الزمن.

لكن يبقى السؤال النهائي بعد ذلك كله: ما هو موقف قيادات الاتحادات من هذا الشكل الحكومي العلني من الوصاية والتحكم، بها وعليها، رهنأ ومستقبلاً، وماذا ستفعل بمقابل هذا النمط من التفوّل المستمر على حقوق منتسبيها وعلى دورها المأمول حكومياً؟.

سؤال يرسم الإجابة السريعة بعد هذا الشكل الجديد من الحرب المعلنة مواربةً وتسرباً ما بين السطور التوجيهية.

نِيات حسنة لوزارة الاتصالات لكنها دائماً متعثرة!



منذ أكثر من خمسة عشر عاماً قامت مؤسسة الاتصالات في اللاذقية المباشرة بتنفيذ مشروع لاسلكي للخطوط الهاتفية، يهدف إلى خدمة المواطنين القاطنين في مناطق يصعب إجراء الحفريات فيها، بغية تزويدهم بالشبكة الهاتفية الأرضية.

■ ضيا اسكندر

وقد تفاعل المواطنون بهذا المشروع واستبشروا خيراً. إلا أنه وبعد الاستثمار والتجريب تبينت جملة من المشاكل والصعوبات، أحببت ليس فقط المواطنين المستفيدين من هذا المشروع، بل وحتى القائمين على إنجازه.

في التفاصيل

هذا المشروع، يعتمد على مبدأ توفير الإشارة اللاسلكية إلى المحطات الفرعية في المحافظات، وهذه التقنية هي من اختصاص المحطة الرئيسية في دمشق. فهي المسؤولة عن تقوية الإشارة وإرسالها إلى المحطات الفرعية. وهنا بدأت المشكلة، إذ أن إشادة أي بناء أمام المشترك يؤدي إلى اختفاء الإشارة اللاسلكية القادمة من دمشق. ما أدى إلى زوال الخدمة عن عدد كبير من المشتركين المخدمين بهذا المشروع، وخاصة بعد التوسع العمراني الذي شهدته بعض المناطق في المحافظات التي هي بحوزة الدولة. وكلنا يعلم الفتان الذي حصل في عمران العشوائي في ظل تراخي قبضة الحكومة، وانتشار المخالفات بشكل غير مسبوق.

كما أن أي عطل في كتلة الهاتف اللاسلكي العائدة للمشارك، يتم تغريمه بمبلغ «80» ألف ليرة سورية بغض النظر عن سبب العطل! ويتم تجميعها عند الورشة المختصة في المحافظة، وبعد فترة يتم إرسالها

إلى المركز في دمشق بغية إصلاحها. وقد يستغرق ذلك عدة أشهر لإعادتها إلى المشترك. لأن الكادر الفني في المحافظات غير مخول بإجراء «السوفت وير - الفرمته» على الكتلة، فالمركز هو وحده دون غيره المتحكم بعملية الإصلاح. وكلمة السر هي حكر عليه فقط. علماً أنه يتوجب على كل مشترك دفع رسوم الاشتراك بالهاتف كل شهرين مبلغاً وقدره «900» ليرة سورية سواء كان الهاتف معطلاً أم لا.. والمشارك صاحب الكتلة الهاتفية المعطلة أمام خيارين أحلاهما مر: إما دفع الرسوم ظمناً دون وجه حق، أو تسليم الجهاز وإلغاء اشتراكه. وفي الحالين المواطن خاسر. وقد لجأ إلى الخيار الثاني غالبية المشتركين والألم يعتصرهم على هذه الخسارة الفادحة. ولم يتبق في اللاذقية على سبيل المثال سوى عدد محدود جداً

أي عطل في كتلة الهاتف اللاسلكي العائدة للمشارك يتم تغريمه بمبلغ «80» ألف ليرة سورية بغض النظر عن سبب العطل!

ما زالوا «يتمتعون» بهذه الخدمة وفي منطقة «شاليهات الدراسات» حصراً.

بديل وعقبات جديدة

أمام هذا الواقع المر، فكرت وزارة الاتصالات بمشروع آخر بديل وهو «المشروع الريفي الثالث»، وغايته تخديم المناطق والقرى غير المخدمة والبعيدة، وذلك باستخدام تقنيات شبكات النفاذ الضوئي لـ 4300 قرية على مستوى سورية، بغية التقليل من استخدام الأسلاك النحاسية العالية الكلفة، والتخفيف من بناء المراكز الهاتفية، في الوقت نفسه يضمن خدمة أفضل. ويتلخص هذا المشروع بتركيب وحدات النفاذ الضوئي، من خلال تجهيز مقسم مصغر يتسع لآلاف أو ألفي رقم، يوضع بالتجمعات البعيدة، ويتم ربطه مع المقسم الرئيس في المدينة بكبل ضوئي. ويحقق هذا

المقسم المصغر ميزتين، هما: وثوقية الاتصال، والحصول على الميزات كافة الموجودة في المقسم الرئيس.

ولكن أيضاً وقعت الوزارة في مشكلة جديدة كان عليها التفكير فيها، والعمل على تداركها قبل بدء التنفيذ، وهي: أن هذا المشروع بوحده الضوئية يعمل على الكهرباء، والتقنين يصل في أغلب المناطق إلى أكثر من نصف ساعات اليوم، وبالتالي الخدمة الهاتفية في أسوأ حالاتها لأنها مرهونة بتوفر الكهرباء.

مؤخراً، توصلت الوزارة بعد الكثير من الانتقادات، إلى إيجاد حل، وهو: العمل على تزويد وحدات النفاذ الضوئي بخلايا ضوئية تعمل على الطاقة الشمسية، التي كان من المفترض العمل بها منذ مباشرة العمل بهذا المشروع. فهل ننتظر عقبة أخرى في هذا الحل لم تكن بالحسبان؟ نأمل عكس ذلك.

تعفيش في دير الزور

ظاهرة «التعفيش» التي أتت مؤخراً على ملكيات أهلنا في دير الزور حملت معها الكثير من الآلام لهؤلاء، كما نكأت الكثير من الجروح الغائرة لدى السوريين عموماً.

■ مراسل قاسيون

فهذه الظاهرة التي انتشرت كالنار في الهشيم خلال سني الحرب والأزمة، وأتت على ملكيات السوريين في غالبية المناطق التي تم استعادتها لسيطرة الدولة، قد تكون في أحد جوانبها عبارة عن سرقات موصوفة، يقوم بها المعفشون ومن خلفهم من مستفيدين وفاسدين، إلا أنها في جانب آخر هي إجهاض للجهود المبذولة المقدمة من أجل استعادة هيبة الدولة على هذه المناطق، بما

فيها من قرابين وتضحيات ودماء غالية قدمها أبناء الوطن، بعسكريه ومدنييه.

الأنباء الواردة من دير الزور تقول: إن عمليات التعفيش طالت كل شيء من أثاث منزلي وأغنام وأبقار وجمال ودجاج ومواد غذائية، كانت في الأسواق والمستودعات، وحتى المؤن المنزلية، كما شمل التعفيش أيضاً، ما بقي في الدوائر الحكومية والمعامل من أدوات وآلات، والأكثر بؤساً وأسفاً أن هذه الممارسات جرت على مسمع ومرأى الجهات الرسمية في المنطقة.

هذه الأنباء المتداولة والواردة من المحافظة كان لها الأثر السلبي العميق في نفوس أبناء المحافظة، كما في نفوس بقية السوريين، حيث نغصت على هؤلاء فرحة خلاصهم من «داعش» والتمكن من دحرها بعد طول معاناتهم من إرهابها، بالإضافة لما يعنيه ذلك من أثار وتداعيات سلبية أخرى، تتمثل في المزيد من صعوبات عودة هؤلاء إلى بيوتهم ومنازلهم بعد أن تم تفريغها من محتوياتها، اللهم بحال كانت هذه



وملكياتهم، كما على مستقبلهم، والأهم أنها على حساب التضحيات والقرابين المقدمة كلها على مذبح الخلاص من الإرهاب والإرهابيين وقواهم الداعمة.

الرقابة والمتابعة، إلا أن واقع الحال يقول: إن المعفشين، ومن خلفهم من قوى النهب والفساد، لهم القول الفصل على مستوى هذه الظاهرة واستمرارها على حساب المواطنين

البيوت والمنازل قد سلمت من آثار الدمار، الكلي أو الجزئي. وعلى الرغم من كثرة الحديث عن هذه الظاهرة شعبياً وإعلامياً، وعلى الرغم من الحديث الرسمي كله عن

درعا.. بدء عودة الحياة



ومنذ شهرين وحتى الآن تم تسجيل عودة الكثير من أهالي بلدات وقرى درعا، الذين اضطروا للخروج عنها خلال السنوات الماضية، سواء من الداخل أو من الخارج، وخاصة من الأردن، وهؤلاء مع غيرهم بانتظار عودة البقية المتبقية من أهالي درعا وبلداتها من أجل استعادة الحياة والنشاط على المستويات كافة.

الكثير قيد الإنجاز

على الرغم من ذلك كله ما زال هناك الكثير من المعوقات أمام أهالي درعا وبلداتها، من أجل استكمال عودتهم واستعادة حياتهم الكاملة بالشكل المطلوب، وخاصة على مستوى الخدمات «مياه- كهرباء- شبكات صرف صحي- تعليم- صحة- وغيرها الكثير» والتي تضررت بشكل كبير خلال السنوات الماضية لدرجة توقف بعضها بشكل كلي، بالإضافة إلى واقع البيوت والمنازل المهدمة والمتضررة، وخاصة تلك المدمرة التي يصعب ترميمها، بالإضافة للنقص في الكثير من الاحتياجات الغذائية وضرورات الحياة اليومية وارتفاع أسعارها، والأهم من ذلك كله هو: فرص العمل ومصادر الرزق التي تحفظ الكرامة وتبعد أشباح الفقر والجوع.

إطلاق النار لا تشملها باعتبارها إرهابية في ممارساتها ومصنفة على هذا الأساس.

بدء استعادة الحياة!

مع البدء بزوال عامل الخوف على الأمن والسلامة، تزايدت حركة الأهالي المطمئنة والنشطة في الكثير من البلدات والقرى، اعتباراً من مركز المدينة، مروراً بشرقها وغربها وجزء هام من جنوبها، سواء على مستوى الزيارات المتبادلة، أو على مستوى معاودة الأرض والبدء بالإنتاج الزراعي، الذي يعتبر مصدر الرزق الأساسي لأهالي المنطقة على اتساعها، كما كان فرصة لعودة الكثير من الأهالي إلى بلداتهم وقراهم وأحيائهم. لقد ترافق ذلك مع بدء الأهالي بالعمل على ترميم ما يمكن ترميمه بإمكاناتهم الذاتية لبيوتهم المتضررة القابلة للإصلاح والترميم، والذي شجع على بدء عمل الكثير من المهن والحرف المرتبطة بعمليات الترميم تلك، أو بضرورات ومتطلبات الحياة الأخرى، مع الأخذ بعين الاعتبار أهمية المساعدات الإنسانية التي بدأت تدخل المنطقة تبعاً، وخاصة من الجانب الروسي وتحت إشرافه، علماً بأنها أصلاً كانت متواصلة منذ ما قبل اتفاق خفض التصعيد أعلاه.

رغم مساعي التيسيس والإحباط كلها، التي يتم ترويجها من قبل المتضررين من أي شكل من أشكال الاستقرار والهدوء، وعلى إثر البدء بتنفيذ اتفاق خفض التصعيد الجاري في المنطقة الجنوبية، وخاصة في درعا، ورغم انف المعادين لأستانا وجنيف، إلا أن واقع الحال يقول: إن جزءاً هاماً من الأهالي بدأوا يستعيدون حياتهم ونشاطهم، رغمًا عن إرادة هؤلاء جميعاً.

■ مراسل قاسيون

فمنذ سريان اتفاق خفض التصعيد بتاريخ 2017/7/9 المتضمن: وقف إطلاق النار- البدء بإدخال المساعدات- والإدارة المحلية المدنية، وغيرها من البنود الهامة بانعكاساتها الإيجابية على الحياة اليومية لأهالي البلدات والقرى في محافظة درعا، بدأ هؤلاء باستعادة بعضاً من أنفاسهم، كما باستعادة بعضاً من حياتهم الطبيعية.

مناطق السيطرة

الواقع على الأرض يقول: أن هناك ثلاث قوى رئيسية مسيطرة على محافظة درعا ببلداتها وقرائها.

الجيش العربي السوري يفرض سيطرته على مركز المدينة، وصولاً للشمال والشمال الشرقي منها، بالإضافة للعديد من البلدات والقرى الأخرى.

الجانب الشرقي ببلداته وقراه الواصلة للحدود الإدارية للسويداء، والجانب الغربي ببلداته وقراه الواصلة للحدود الإدارية للقنيطرة، تسيطر عليها مجموعات من الفصائل المسلحة تحت مسمى «الجيش الحر» بالإضافة لانتشار بعض الفصائل المنضوية تحت راية «جبهة النصرة».

أما المنطقة الجنوبية الغربية من المحافظة، وخاصة حوض اليرموك، فهي تحت سيطرة «جيش خالد بن الوليد» المباع لتنظيم «داعش».

الاشتباكات والمعارك، على الرغم من انخفاض وتيرتها وتضييق رقعتها على إثر اتفاق مناطق خفض التصعيد، إلا أنها ما زالت جارية بين القوى المسيطرة، وخاصة في مواجهة الفصائل المتشددة، «النصرة وداعش».

ما يعني أن دائرة المعارك تنحسر بالواقع العملي يوماً بعد آخر، في اتجاه المنطقة الجنوبية الغربية من المحافظة، بينما واقع الهدوء يتعزز في بقية المناطق تبعاً، مما يعزز حال من الاستقرار بالنسبة للأهالي في الكثير من البلدات والقرى.

تلاشي الخوف لا يمنع القلق

الخوف الذي كان مسيطراً في ظل اعتبار أرضهم وبلداتهم مناطق حربية للمعارك المتبادلة طيلة السنوات الماضية، مع ما يتبعها من قصف وقذائف وإطلاق للنار، ومع نتائجها التي كانت تحصد البعض منهم كضحايا ومصابين، بدأ بالزوال والتلاشي تبعاً مع كل يوم إضافي يمر على هذا الاتفاق ويقويه ويدفعه إلى الأمام، على الرغم أن الأمر لا يخلو أحياناً من قذيفة هنا، أو تبادل لإطلاق النار هناك، لكن ذلك يبقى بشكل محدود ومقيد، ولم يعد له ذاك التأثير على الحياة اليومية كما سبق أن كان.

ولعل ما يبقى بعض القلق على مستوى السلامة والأمن عند أهالي المنطقة عموماً، هو: استمرار وجود جيوب مسيطر عليها من قبل «جبهة النصرة»، بالإضافة إلى سيطرة «داعش» على بعض بلدات وقرى حوض اليرموك، والذين ما زالوا يتعاملون مع الأهالي هناك، على أنهم ليسوا أكثر من رهائن ودروع بشرية، مع الكثير من التذاعيات السلبية على المستوى المعيشي اليومي لهؤلاء، في ظل تحكم وسيطرة عناصر هذه المجموعات الإرهابية على الحياة اليومية، طبعاً مع تداعيات تواجد هذه المجموعات على مستوى استمرار استهدافها بغاية تصفيتهم وإنهائهم، كون اتفاقات وقف

منذ شهرين وحتى

الآن تم تسجيل

عودة الكثير من

أهالي بلدات وقرى

درعا الذين اضطروا

للزوح عنها خلال

السنوات الماضية

سواء من الداخل أو

من الخارج

الإمكانات المحدودة والحل الجذري

لعلنا لا نبالغ بالقول: أن جزءاً هاماً من هذه القضايا لا يمكن لها أن تحل وتُحجز عبر المجالس المحلية المدنية المشككة في المناطق الداخلة باتفاق خفض التصعيد بإمكاناتها الذاتية والمحدودة، خاصة في ظل استمرار مساعي الفصائل المسلحة لفرض وجودها ودورها على هذه المجالس.

وبالتالي فإن الشكل النهائي والجذري، لحل المعوقات والقضايا الحياتية اليومية كافة للأهالي، لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال تعزيز اتفاق تخفيض التصعيد وتوسيع رقعته وتعميقه، للوصول إلى الحل السياسي النهائي وفقاً للقرار 2254، وهو ما يتمسك به الأهالي في المنطقة الجنوبية بشكل عام، باعتبار أن البدء بتنفيذ هذا القرار سيكون بوابة العبور نحو التغيير الديمقراطي الجذري والشامل، الذي يعبر عن إرادتهم، كما يحقق مصالحهم، وهم كذلك متخفقون مع غيرهم من السوريين المتمسكين بوحدة الأرض والشعب الذي يضمها تنفيذ القرار المذكور.

معاناة المواد العملية في الجامعات



طلاب الكليات العلمية، وخاصة الطب والصيدلة، تعتبر المواد العملية ذات أهمية خاصة بالنسبة إليهم، ليس على مستوى المعلومة التي تخضع للتجريب والاختبار فقط، أو ما يمكن أن يحققوه من علامات مؤهلة لترقيع هذه المواد بناء على اختباراتهما وامتحاناتها، بل على مستوى خبرات الجانب العملي الذي من المفترض أن يحصلوا عليها، كونهم سيضطرون لمواجهةها في مستقبلهم بالحياة العملية.

■ مالك احمد

هؤلاء الطلاب عندهم معاناة خاصة بهذه المواد العملية، اعتباراً من التكاليف التي يتكبدها لتأمين بعض المستلزمات المرتبطة بطبيعة كل مادة، وصولاً لواقع المخابر والقاعات العملية في كلياتهم، مع تجهيزاتها ولوازمها المرتبطة كذلك بطبيعة كل مادة «عملية» في مناهجهم طيلة سنوات دراستهم.

أملتة عن التكاليف

على سبيل المثال: كل طالب من طلاب كليات الطب أو الصيدلة يجب أن يمتلك علبة أدوات تشريح، وهي عبارة عن بعض الأدوات، بحدود 10، وسعرها بالحد الأدنى هو 6000 ليرة في السوق، كما أن كل طالب طب بشري يجب أن يحوز على جهاز لقياس الضغط والذي يبلغ سعره بحدود 40 ألف ليرة، بالإضافة للساعة التي يبلغ سعرها بحدود 18 ألف ليرة، أما طلاب كلية طب الأسنان فالحديث يطول عن مستلزماتهم وتنوعها وأسعارها العالية، ناهيك عن التكاليف الإضافية التي يتكبدها لشراء بعض المواد الداخلة في المعالجة السنية.

واقع المخابر وقاعات «العملي»

في كلية الصيدلة في جامعة دمشق، هناك بعض الأجهزة المتعلقة بالمواد العملية معطلة، مثل: جهاز «الماموغراف» وجهاز «فرق الكمون» وبعض الأجهزة غير دقيقة بحاجة للصيانة، مثل: جهاز «سبيكتروفوتومتر»، والأخطر من ذلك هو: عدم توفر ما يسمى بالـ «الساحبات»، حيث يضطر الطلاب

للاستعاضة عنها بالسحب الفموي مع ما يحمله من مخاطر محتملة، خاصة إذا ما علمنا أن بعض المواد الكيميائية التي يتم التعامل بها هي الأحماض، مثل: حمض كلور الماء. وعن مقاييس الوزن «الموازين» تبدو المشكلة أكبر، حيث هناك مجموعة منها، وهي بغالبيتها غير دقيقة، وعلى الرغم من ذلك يتعامل الأساتذة مع هذه الحالة بشكل غير موضوعي، حيث يفترضون أن كل هذه الموازين سليمة، وتقييم أداء الطلاب يتم على الأرقام المستخلصة من قبلهم بالمعنى النهائي، الذي من المفترض أن يكون صحيحاً، لكنه لن يكون كذلك بسبب انعدام دقة بعضها، ما يعني: أن بعض الطلاب يُعَبَّن حقهم بالنتيجة.

بعد ذلك كله يضاف إلى أن مخابر كلية الصيدلة لا يوجد بها كراسي للطلاب، وهؤلاء يقضون الجلسات العملية وقوفاً طيلة الجلسة، والتي تستمر أحياناً 4 ساعات.

طلاب الطب والفئات

المواد العملية في كلية الطب، كما غيرها، يقسم فيها الطلاب إلى فئات، وكل فئة يخصص لها مواعيد وساعات محددة في البرنامج، وقد يضطر بعض الطلبة للتبادل فيما بينهم على هذه الفئات بما يحقق مصلحتهم، وخاصة على مستوى عامل الزمن في البرنامج الأسبوعي للمحاضرات، وهو أمر متاح شريطة تسجيل ذلك بشكل رسمي، كون حضور «العملي» مقترناً بالعلامات، أما المشكلة التي واجهت بعض الطلاب فهي: اعتبارهم متغييبين عن فئاتهم الأصلية، لكن الدليل المادي على ذلك والمتمثل بالورقة التي يتم اعتمادها لهذا التبدل لدى الوظيفة

المعنوية تُفقد أحياناً، وبالتالي يضيع جهد ووقت الطالب بالنتيجة.

وعلى مستوى «ستاجات» العملي مع المرضى في السنوات الأخيرة، أحياناً لا يتوفر مرضى، وأحياناً يتغيب الأستاذ، أما الأسوأ على المستوى النفسي هو: إحساس هؤلاء بالتطفل على المرضى واستباحة خصوصيتهم، ونظرات الاستياء والعتب التي يشاهدونها في أعين هؤلاء، خاصة إذا ما علمنا أن أفراد مجموعة «العملي» في هذه الستاجات من طلاب السنوات الأخيرة يتداورون على المريض الواحد تباعاً، وهو لا حول له ولا قوة في الرفض أو القبول غالباً، كونه في مشفى تابع لوزارة التعليم العالي، هكذا..

المستلزمات والتجهيزات ليست ترفاً أخيراً، لا بد لنا من التأكيد بأن المواد العملية في الكليات العلمية من الأهمية بمكان على

مستوى المعلومة التجريبية للطلاب، وعلى مستوى العلامات التي يسعى إلى تحقيقها، وأخيراً وأهمها، ربما على مستوى الواقع العملي المستقبلي لهؤلاء الطلاب بعد تخرجهم.

بالتالي، إن تأمين متطلبات هذه المواد العملية، مع تجهيزاتها وأجهزتها ولوازمها، ومع الشروط الواجب توافرها في قاعاتها ومخابرها، هي ليست أشياء ترفية يمكن الاستغناء عنها، أو المماطلة بمعالجة نواقصها، أو التسويف بإصلاح المعطل من أجهزتها، كما أنها ليست ذات طابع شكلي يمكن غض النظر عنه، والتغاضي عن بعض القصور فيه، بل هي ضرورات واجبة التوفر بأحسن الشروط والمواصفات، لما لها من انعكاسات على مجمل العملية التعليمية وغاياتها، كما ونتائجها على مستوى الأهداف المتوخاة من مخرجاتها النهائية بالواقع العملي بالنتيجة. برسم وزارة التعليم العالي.

متطلبات المواد

العملية مع

تجهيزاتها

وأجهزتها ولوازمها

ومع الشروط

الواجب توفرها في

قاعاتها ومخابرها

هي ليست أشياء

ترفيهية يمكن

الاستغناء عنها أو

المماطلة بمعالجة

نواقصها

الأمالى الجامعية مشكلة قديمة متجددة



موضوع انتشار المحاضرات والأمالى الجامعية والملخصات في المكتبات والأكشاك، في محيط الأبنية الجامعية، في جامعة دمشق أو في غيرها، هو موضوع قديم جداً، وهو مجال عمل غايته ربحية للقانمين عليه من كل بد، بغض النظر عما يمكن أن يقال عنه من تقديم خدمات للطلاب.

■ مراسل قاسيون

وعلى الرغم من الحديث الرسمي كله عن إجراءات للحد من هذه الظاهرة، إلا أنها ما زالت قائمة، بل ازدادت انتشاراً وتوسعاً، مع الازدياد المطرد بأعداد الطلاب الجامعيين سنوياً، والمقترن أيضاً

بزيادة عدد الجامعات والأقسام والكليات المفتوحة، بالإضافة إلى تنوع أنظمة التعليم «العام-الموازي-المفتوح».

البحث في الشكل دون المضمون!

الحديث الرسمي عن الموضوع،

غالباً ما يتناول الجانب الشكلي منه، بعيداً عن معالجة الأسباب الحقيقية التي تؤدي إلى هذا الانتشار والمزید منه. فقد صرحت عميد كلية الآداب والعلوم الإنسانية، كما تناقلته وسائل الإعلام: أن من الإجراءات التي اتخذتها عمادة الكلية للحد من الملخصات هو: طرح أسئلة الامتحانات حصراً من الكتاب الجامعي، وبأنه يفترض اتخاذ إجراءات رادعة من رئاسة الجامعة بحق المكتبات، والتعهد بعدم بيع أية مادة علمية أو ملخص، والالتزام بعقود المكتبات والأكشاك، وخاصة أن أغلب الملخصات منتشرة داخل الحرم الجامعي.

كما قال عميد كلية الحقوق: يؤسفنا إقدام عدد من الطلاب على التواطؤ مع بعض المكتبات الخاصة أو المؤسسات أو المعاهد المشوهة، وغير المرخصة أصولاً، وذلك من أجل المتاجرة والتسويق عبر مواقع التواصل الاجتماعي لما يسمونها دورات أو ملخصات أو

تسليماً أو ملاحق، أو غيرها من التسميات الأخرى التي تتضمن معلومات منقوصة ومجتزأة ومشوهة ومملوءة بالأخطاء العلمية الفادحة، وهي تشكل السبب الرئيس للرسوب وتدني نسب النجاح وانتشار ظاهرة الفساد على نطاق واسع.

تربح وجشع!

مما لا شك فيه أن هذا العمل، الذي زاد نشاطه وتوسعت رقعة انتشاره، يعتبر مصدراً ربحياً للعاملين فيه والقائمين عليه «مكتبات-أكشاك» بعض الطلاب- وغيرهم» بغض النظر عن المحتوى العلمي ودقته. وعلى الرغم من الأرباح الكبيرة التي يجنيها هؤلاء على حساب الطلاب، إلا أن واقع الحال يقول: بالأ حدود لجشع هؤلاء، حيث يرفعون من أسعارهم مطلع كل عام دراسي، وربما مطلع كل فصل، علماً بأن تكاليفهم تعتبر ثابتة ومستقرة نوعاً ما، ولا تستدعي هذا الرفع السنوي، الذي يصل إلى حدود

50% سنوياً بحال كان للمحاضرات الكاملة لسنة دراسية في كلية ما، بينما قد تصل هذه النسبة إلى 100% بحال كان البيع مجزأ لمحاضرات مادة معينة فقط، وكذلك هي حال أسعار أسئلة الدورات والملخصات وغيرها.

معالجة الأسباب الحقيقية هي الحل في المقابل ربما الأسئلة الأهم الواجب طرحها هي:

لماذا يضطر الطالب للجوء إلى هذه الملخصات والمحاضرات المطبوعة والأمالى؟ وهو يعلم عملياً بأن القائمين عليها من أكشاك ومكتبات وغيرها غايتهم جني الأرباح من جيبه وعلى حسابه! وأين يكمن جوهر هذه المشكلة المستمرة، في الكتاب الجامعي نفسه، نوعاً وكماً، أم في الحضور، أم في أسلوب الإلقاء ومتطلبات كل أستاذ جامعي، أم في غيرها من الجوانب الأخرى؟ ربما، الإجابة عن هذه الأسئلة وغيرها، هي الكفيلة بمعالجة هذه الظاهرة بجذورها وبشكل نهائي.

أسعار كافرة... و «هذا من فضل ربي»!



نظرة حيادية عابرة على أسعار الألبسة الجاهزة في الأسواق، يظن من يشاهدها وكان السوريين في بحبوحة، وبأن حدود الدخل الشهري لأي مواطن تتجاوز 300 ألف ليرة.

■ نوار الحمشقي

في سوق الحمرا بدمشق، كما في غيره من أسواق الألبسة الأخرى، لم تعد هناك من دهشة بالأسعار المشاهدة على واجهات المحال، النسائية أو الولادية والرجالية، فجميعها متقاربة في ارتفاعها المجنون. فعشرات الآلاف المسجلة على أية قطعة أصبح أمراً عادياً، لكنه من دون شك غير طبيعي بالمقارنة مع الدخل ومستويات المعيشة، وهو ما يوصل للجنون الحقيقي.

■ أمثلة «سوقية»!

البلوزة النسائية يتراوح سعرها بين 5000 ليرة بالحد الأدنى في الأسواق الشعبية، وحتى في البالة، وصولاً إلى مبلغ 50000 ليرة في بعض المحال الراقية.

ربما يقول قائل: إن هناك فارقاً بالنوعية والجودة والتفصيلة، إلا أن واقع الحال يقول: إن الأسعار لا علاقة لها بهذه الحثثات على ما يبدو لا من قريب ولا من بعيد!

ف «حتى تلك المسعرة بعشرات الآلاف لا تجدها بالجودة المطلوبة، ولا فيها الكثير من الجهد بالتفصيلة، كما لا توجد فيها إكسسوارات إضافية»، كما قالت إحدى السيدات، مضيفة: «بأن الذوق كذلك أصبح معدوماً في بعض الأقمشة والتفصيلات».

الجاكيت النسائي تبدأ أسعاره بـ 25000 ليرة وتصل إلى أكثر من 70000 ليرة، وفي بعض المحال يتجاوز سعره الـ 100000 ليرة، أما كيف ولماذا فلا تسال عن ذلك فحاله كحال غيره من الألبسة؟!

أما الحديث عن فساتين السهرة، أو فساتين الأعراس، فحدث بلا حرج، فتنك أسعارها فلكية تبدأ من 50000 ليرة وصولاً لمئات الآلاف، وفي بعض المحال التي تتعامل بإيجار هذه النوعية من الملابس، فليس مستغرباً أن يطلب بدل إيجار فستان العرس مبلغ 200000 ليرة، والليلة واحدة فقط لا غير طبعاً.

الكنادر النسائية كذلك الأمر، تبدأ أسعارها بـ 8000 ليرة، وصولاً إلى

مبلغ 30000 ليرة، وربما أكثر في بعض المحال، والجزادين النسائية تبدأ من سعر 5000 وصولاً إلى مبلغ 30000 ليرة.

الألبسة الرجالية ليست استثناءً، فبنطال الجنز سعره بحدود 8000 ليرة، والقماش قد يصل لحدود 30000 ليرة، والقميص بين 7000 و 20000 ليرة، أما الأطقم فسعرها يتراوح بين 30000 و مئات الآلاف، وكذلك هي حال الأحذية الرجالية التي تبدأ من سعر 8000 وصولاً لعشرات الآلاف.

الاستثناء غير المسبوق في السوق هو: استمرار ارتفاع أسعار ألبسة الأطفال بشكل لافت بالمقارنة مع أسعار مثيلاتها من ألبسة الكبار، فأسعار هذه الألبسة لا تختلف عن أسعار ألبسة الكبار، فهي بالغالب بعشرات الآلاف، لكن ما يميزها ربما هو: المزيد من الإكسسوارات المضافة بما يتناسب مع عمر الطفل أو الطفلة.

■ انفراد بالتسعين

البائعون غالباً ما ينتزعون برفع السعر من قبل المعامل والورشات، والتي تنتزع بدورها بارتفاع أسعار المواد

في الأسواق، يضطر المستهلك للتعامل معها تحت ضغط الحاجة والضرورة، فعلى الرغم من محاولات ضغط إنفاقه للحدود الدنيا على مستوى شراء الألبسة، واقتصرها على الأبناء دون الآباء، وعلى الصغار منهم دون الكبار، وتوجهه للأسواق الشعبية أو للبالة، إلا أن المواطن لا يمكن له الاستغناء عن الكسوة الصيفية والشتوية مرة واحدة بالسنة على أقل تقدير، وهاتان المرتان كافيتان لاستنفاد دخل 6 أشهر على حساب بقية ضرورات حياته الأخرى، بما فيها الغذائية، وذلك في حال أن كل فرد من أفراد الأسرة المكونة من 5 أشخاص اكتفى بمبلغ 15 ألف ليرة للكساء الشتوي أو الصيفي، وهو أمر في غاية الصعوبة، في ظل استمرار هذا النمط من التسعير، فهذا المبلغ لا يكاد يغطي سعر حذاء فقط.

وهذا يعني 15*2=30=150 ألف ليرة، وهي تعادل أجر 6 أشهر لأصحاب الدخل المحدود.

فهل إيمان التجار المتمثل بشعارهم «هذا من فضل ربي» قادر على تغطية هذا الكثر بالأسعار وبالمعيشة؟! وهل سيستمر انتظار المحاسبة الربانية لهؤلاء الجشعين في ظل استمرار الغياب الرسمي لدور حماة المستهلك؟.

وهل ستبقى الحكومة غافلة عن حقيقة كفر الأسعار بمقارنتها مع الأجور ومستويات المعيشة، ودورها المفترض بذلك؟.

الأولية ومستلزمات الإنتاج، وارتفاع أجور اليد العاملة، وغيرها من تكاليف الإنتاج الأخرى.

في المقابل، إن دور وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك يقتصر على تحديد هوامش الربح المضافة لصالح حلقات الوساطة، من التصنيع للمستهلك، استناداً لأسعار التكلفة التي يحددها المصنع منفرداً، وهو ملزم بوضع السعر النهائي للمستهلك بعد إضافة هوامش الربح المعتمدة على بطاقة البيان، التي من المفترض أن تشمل مجموعة من المعلومات الإضافية.

علماً أن الوزارة نادراً ما تتدخل بدراسة هذه التكاليف، باستثناء بعض الحالات التي تكون عبر شكوى رسمية من قبل المستهلك، والتي تُشكل من أجلها لجنة تمثل الوزارة بعضويتها مع غيرها من الممثلين الآخرين، من غرفة التجارة والصناعة وبعض الخبراء، وذلك حسب التعليمات المتبعة، والنتيجة المتوقعة طبعاً هي إقرار أسعار التكلفة تلك.

بمعنى أكثر وضوحاً: إن سوق الألبسة لم يعد منفصلاً بأسعاره فقط، بل وبالمواصفة والجودة كذلك الأمر، في ظل هذا النمط من التعامل الرسمي مع تسعير هذه السلعة الاستهلاكية التي لا غنى عنها.

دخل 6 أشهر لجزء من الكسوة
النتيجة أنه في ظل تلك الأسعار الفلكية

**سوق الألبسة
لم يعد منفصلاً
بأسعاره فقط
بل وبالمواصفة
والجودة كذلك
الأمر، بظلم
هذا النمط من
التعامل الرسمي
مع تسعير
هذه السلعة
الاستهلاكية**

ويبقى القول الفصل بالسعر النهائي للمستهلك هو ما يمكن أن يتم التوصل إليه بعد الكثير من الجدل والنقاش بين البائع والمستهلك، بإطار ما يعرف «بالمفاصلة»، والذي يصل لحدود تخفيض قيمة بعض القطع بنسبة 50% أحياناً عن سعرها الرسمي المعلن، أو أكثر حسب «شظارة» طرفي المعادلة، وهو ما يشير بالواقع العملي إلى هامش الربح الكبير المضاف للمناورة في السعر بعيداً عن أعين الرقابة.

■ أوكازيونات وهمية ومفاصلة

أما الحديث عن التزييلات التي باتت تجربها محلات الألبسة كافة دون استثناء، فقد أصبح من المعلوم بأن غالبيتها وهمية، فهذا يعلن عن تزييلات 50% وذلك يعلنها بنسبة 30% وهكذا دون أي ضابط أو رادع، والأنكى من ذلك أن بعض المحلات تستمر بإعلانها عن التزييلات طيلة العام ولكل المواسم، علماً بأنه من المفترض أن أي إعلان عن التزييلات يجب أن يكون بموجب موافقة مسبقة، تحدد بموجبها المدة، وتاريخ البدء وتاريخ الانتهاء، مع الرقابة على تبويباتها والنسبة المقررة فيها، إلا أن ذلك كله لا يتم، والذي يجري عملياً على هذا المستوى لا يمكن تسميته إلا تضليل للمستهلك، وهو ما يستوجب المخالفة، الغائبة دائماً على هذا المستوى، كما هي غائبة على غيرها من المخالفات التي اسمراها البائعون كما المصنعين والتجار في أسواق الألبسة استغلالاً على حساب المستهلكين.

ما هي سياسة الأجور والرواتب في سورية؟ وما هي المقترحات الملموسة التي تستطيع النقابات أن تقدمها للحكومة لزيادة الأجور والرواتب؟ هذا ما أراد الاتحاد العام لنقابات العمال أجوبة عليه في ندوة دعا إليها بعض الأكاديميين والنقابيين...

أصحاب الأجور:

«الربح من أمامكم»...



موضوعياً لم تستطع الندوة الوصول إلى اقتراحات واضحة ملموسة وجديدة لم يتم تقديمها سابقاً لرئيس الحكومة واللجنة الاقتصادية، فكل ما يمكن أن يقال قد قيل! حتى أن النقابيين أنفسهم قالوا: «كل يوم نقدم اقتراحاً ولكن ما في نية...» ولكنهم يصرون بأن عليهم أن يستمروا بتقديم الاقتراحات. ولكن هل ينفع هذا «الضغط الناعم» مع قسوة الواقع الاقتصادي-الاجتماعي السوري؟

■ عشتار محمود

ميزان القوى الطبقي المحلي في سورية: مختل، وبشكل عنيف، لمصلحة أصحاب الربح الكبير. فعلى «الكفة الطابشة» من كفات الميزان هناك قلة قليلة، والأوزان الكبرى فيها لا تتجاوز أصابع اليدين، بينما على الكفة الأخرى، الملايين من السوريين من أصحاب الأجور وأصحاب الدخل الصغير الإنتاجي، ومن العاطلين عن العمل، والمهمشين، والشباب المنخرطين في الميدان العسكري، والأطفال الذين يجوبون الشوارع ويملؤون ورش العمل، وعموم السوريين الذين أكثر من 7 مليون منهم بحالة طوارئ غذائية، وأكثر من 9,4 مليون يحتاجون إلى المساعدات الغذائية «التقرير العالمي لأزمات الغذاء 2017».

أما الحكومة والمؤسسات ومجمل السياسات الاقتصادية والخدمية والتعليمية بل والثقافية، فهي «ملحق رخو»، أي: أنه يتكيف ويميل حسب الأوزان. وطالما أن أصحاب الربح الكبير الذين يشكل الفساد الكبير و«السلطة» المصدر الأساسي لربحهم هم الأقوى، فإن الحكومة والمؤسسات والسياسات لا تستطيع إلا أن تتكيف مع نفوذهم ومصالحهم.

وإذا ما أردنا أن ن فكر في الحلول التي يمكن اقتراحها، نلاحظ أنها كلها في إطار واحد: إعادة توزيع الثروة من الأرباح للأجور. فإذا ما أردت أولاً أن تزيد الأجور والرواتب لدى العاملين في الدولة، أو تزيد الإنفاق على الأجور عبر تحسين الوضع التعليمي والصحي وتقليص تكاليف النقل وغيرها، فإنك تقف بوجه عقبة أساسية هي قلة الموارد العامة، وعليك حينها أن تبحث للدولة عن طرق لزيادة مواردها.

مقترحات من الربح... للأجور

المقترحات هنا كثيرة أبسطها هو: الموارد المستحقة للدولة والتي تتمتع عن تحصيلها مثل: زيادة الضرائب على الأرباح، ووقف التهرب الجمركي، حيث إن مجمل أصحاب الربح يدفعون ضريبة تقارب ضريبة الأجور، فضريبة الأجور المقطوعة 22 مليار ليرة، وضريبة الأرباح 30 مليار ليرة كما أشارت الأرقام النقابية.

وعليك أن تقترح: أن تستعيد الدولة حصتها الضرورية من قطاعات الربح الكبرى المحتكرة من قبل كبار القطاع الخاص في الاتصالات، حيث كان من الممكن فيما لو عادت الشركتان للدولة وفق العقد أن توفر

إيرادات تقارب 860 مليار ليرة حتى 2020، وفي أرباح المصارف الخاصة الكبرى المعفاة من الضريبة البالغة نسبة 90% من أرباحها. وفي التجارة الخارجية حيث الأرباح الاحتكارية للمستوردين الأساسيين، التي قد تقارب 70% من تكاليفهم في 2016 وحوالي مليار دولار ربح، فالدولة تستطيع أن تستورد بنفسها، وليس عبر متعهدي الاستيراد، وتلبي جزءاً أساسياً من حاجة السوق للمواد، إن كان مباشرة أو عبر الاتفاقات والخطوط الائتمانية، وتسعرها بنسبة ربح أقل، وتجبر بهذا المستوردين على تقليص نسبة ربحهم عبر تخفيض تسعيرتهم. وغيرها الكثير من الأمثلة التي تظهر في كل تفصيل بعلاقة الحكومة مع كبار السوق.

ومن جمع هذه الموارد المستحقة تستطيع أن تحولها نقداً مباشراً إلى جيوب أصحاب الأجور، إما عبر زيادة أجورهم النقدية، أو عبر تقديم تعويضات نقدية لكل أسر الدخل المحدود، تسد شيئاً ما من الهوة الكبيرة بين الأجور وتكاليف المعيشة. وعملياً مجمل هذه المقترحات، تعني أن تتواجه الحكومة مباشرة، مع القلة من كبار الرابحين، وتستعيد المكاسب التي منحتها لهم، وتعطيها للملايين من أصحاب الأجور بأشكال متنوعة.

وأخري من الربح للإنتاج...

هناك مقترحات أخرى، لتزيد الدولة التشغيل، بما يؤدي إلى زيادة كتلة الأجور، والناتج عموماً، وبشكل ضغطاً على سوق الأجور

وبمجموع تراكمي قارب 3000 مليار ليرة في 2016 لتوزعه على أبواب موازنة لا نعلم ولا يعلم أحد من السوريين ما الذي ينفق منها فعلياً، وعلى أية جوانب، طالما أن الحكومات تتمتع عن إصدار قطع الموازنات.

هذه المقترحات تعني أن الحكومة عليها منافسة قوى السوق الكبرى، لتستولي على حصة من الموارد والربح الذي يغمونه، وتحولها لعمال عام يخدم المصلحة العامة بزيادة مباشرة في الإنتاج والتشغيل بما يزيد نمو الناتج والأجور معاً، ويقلص حصة القلة القليلة من الموارد والأرباح الكبرى، أي: أنها أيضاً تفتزع من حصة الأرباح الكبرى، وتحولها إلى مال عام ومصدر للموارد والتشغيل وتوليد الناتج.

■ هامش: راجع قاسيون الأعداد: «اتصالات 688- مصارف 810- تجارة 832- العجز 768- توزيع الدخل 800»

المنخفضة في القطاع الخاص. وجوهر هذه المقترحات هو: تعبئة الموارد لتزيد الحكومة من الاستثمار والإنتاج الاقتصادي الفعلي. فعلى سبيل المثال لا الحصر: هناك أكثر من 2250 مليار ليرة مودعة في المصارف تستطيع الحكومة أن تستخدمها لتمويل استثمار حقيقي، وتوزع منها عوائد وأرباحاً بنسب مناسبة. كما يمكن فتح الباب كذلك لجذب الحكومة الموارد والكتلة النقدية الموجودة في السوق، لتساهم في مشاريع استثمارية إنتاجية ذات جدوى اقتصادية، وتوزع كذلك منها عوائد بنسب مناسبة. وأكثر من هذا، تستطيع الحكومة أن تمول نفسها بالعجز، أي: أن تصدر النقد من المصرف المركزي، وبشرط أن تحولها إلى إنتاج اقتصادي سلعي مباشر، وتحول هذا النقد إلى عمل وأجور وسلع. وعندها لن يكون للعجز أثر تضخمي، كما في الحالة السابقة عندما أصدرت الحكومة النقد بمئات المليارات سنوياً

لا حلول لازمة الأجور في سورية إلا بالأخذ من الأرباح فحصة الأجور تتراوح بين 11-18% من الناتج في عام 2016

لا حلول لازمة الأجور في سورية إلا بالأخذ من الأرباح، فحصة الأجور التي تتراوح بين 11-18% من الناتج في عام 2016، وفق التقديرات المتباينة لرقم الناتج، تقابلها الكتلة الكبيرة المتبقية 82-89% التي تعود بمعظمها للأرباح. أي: لا حلول إلا بجميع الإجراءات التي ينبغي أن تعيد توزيع الثروة في سورية، وتصب الموارد في الإنتاج المباشر والتشغيل الواسع والأجور العادلة والكرامة. لكن الحكومة والسياسات لا تقوم بإجراءات كهذه من تلقاء ذاتها، بل تقوم بها فقط عندما يصبح الملايين من أصحاب الأجور والدخول المحدودة قوة سياسية واقتصادية واجتماعية تغير كفة الميزان، وتقلب الطاولة على معادلة توزيع الثروة الجائرة.

السوريون غير آمنون غذائياً

التقديرات الدولية داخل سورية

Global report on food crisis

استعراض الاحتياجات الإنسانية 2017 - UNHCR



التقديرات الدولية للسوريين في الإقليم

نسبة من هم تحت معدل الأمن الغذائي في الإقليم



لبنان

-36%

360 ألف



مصر

-61%

74 ألف



تركيا

-32%

930 ألف



الأردن

-72%

475 ألف

المتة نموذج فقط:

تهرب جمركي- ربح احتكاري عال



■ سامر سلامة

تتقاسم قوى أساسية سوق الاستهلاك السورية، وتطراً تغيرات على هذا التقاسم، تظهر على شكل معارك، كمعركة المتة التي شغلت الناس والإعلام. فعندما يتمركز ربح كبير، لا يكون التخلي عنه أو تقاسمه سهلاً، وفي المتة كما في غيرها ليست المسألة مسألة احتكار وربح مرتفع فقط، بل مسألة تغاضي حكومي وصحوة مفاجئة ونجاة لمعطيات هامة.

40%

نسبة الربح بالقياس
للتكلفة 40% وحوالي
11 مليار ليرة خلال
عام 2016 لمستورد
واحد، أي: ما يعادل
مجموع الدخل السنوي
الوسطي لأكثر من
26700 عامل بأجر.

■ 28% من المستوردات العالمية... تاجر واحد

تحتل سورية المرتبة الثانية عالمياً باستيراد مادة المتة! ونسبة 28% من إجمالي المستوردات عالمياً خلال عام 2016 موزعة على 19,6 ألف طن وفقاً لبيانات مركز التجارة الدولي (ITC). إجمالي مستوردات مادة المتة تستورد من الأرجنتين، عبر تاجر واحد يحتكر الاستيراد وتوزيع المادة في السوق، حيث استورد لنا في عام 2015: 27,5 ألف طن من المتة بمبلغ: 80,8 مليون دولار. وانخفضت هذه الكميات في عام 2016 لتبلغ: 19,6 ألف طن بمبلغ 49 مليون دولار.

■ 4 مليارات ليرة تهرب جمركي

تبين في سجل التصريحات خلال الفترة الماضية، بأنه وبناء على سياسة المصرف المركزي لتمويل المستوردات، فإن المستوردين يخفضون أسعار الاستيراد مقابل الحصول على تمويل، وعلى أساسه تم اعتماد سعر 1000 دولار للطن في البيانات الجمركية المقدمة. بينما السعر الفعلي أعلى من هذا. أي: أن عملية تهرب جمركي شرعية تجري عبر طريقة تسعير المستوردات في البيانات الجمركية، للحصول على التمويل.

ويتبين بأن مجموع التهرب الضريبي بلغ 3,93 مليار ليرة خلال عامين ونصف اعتباراً من 2015 وحتى منتصف العام الحالي. وحوالي: 5,3 مليون دولار في 2015، و4,94 مليون دولار، و1,8 مليون دولار حتى 2017-6.

حيث تخضع مستوردات المتة لرسوم

جمركية بمعدل 10% وفقاً لجدول التعرفة الجمركية المعتمدة. حيث كان من المفترض أن تبلغ الرسوم في 2015 مبلغ 8 ملايين دولار ولكنها بلغت فقط 2,7 مليون دولار وفق التسعيرة المخفضة لاستيراد الطن. وكذلك الأمر في 2016 كان من المفترض أن تبلغ الرسوم الجمركية 4,94 مليون دولار، بينما المدفوعة فعلياً 1,96 مليون دولار. أما في الشهور الستة الأولى، فكان من المفترض أن تبلغ الرسوم 2,97 مليون دولار، بينما المدفوع فعلياً 1,1 مليون دولار فقط.

وبهذا فإن معدل التهرب الجمركي بالمقارنة بين السعر الحقيقي والسعر المقدم في البيانات الجمركية يبلغ 60% في مادة المتة، فهل الوضع في المواد كلها على هذا النحو؟ وهل توضع تسعيرة منخفضة للهرب من الرسوم، وتسعيرة مرتفعة للشفط من المستهلك؟ وهل هذا يتم وفق سياسة المصرف المركزي لتمويل المستوردات؟

11 مليار ليرة الربح السنوي من المتة! يباع كغ المتة في سورية بسعر 1900 ليرة تقريباً، والطن بحوالي 1,9 مليون ليرة، أي: حوالي 4040 دولار، على أساس سعر صرف 470 ليرة مقابل الدولار.

أما تكلفة الطن مستورداً ومعبأ تقارب 2860 دولار، محسوبة على أساس تكلفة الاستيراد وفق أسعار البيانات

الدولية لتصدير المادة لسورية، وبإضافة تكلفة الرسوم الجمركية المخفضة المدفوعة للحكومة، وتكلفة تقديرية لرسوم الشحن والتعبئة 10%. نستطيع أن نقدر أرباح مستورد المتة إلى سورية في عام واحد بحوالي 10,9 مليار ليرة، حيث إن كلفة مستوردات المتة في 2016 بلغت 56,2 مليون دولار، بينما سعر مبيعها في السوق يبلغ 79,4 مليون دولار، بفرق 23,2 مليون دولار ربح، أي حوالي 10,9 مليار ليرة في سنة واحدة.

نستطيع أن نقدر
أرباح مستورد
المتة إلى سورية
في عام واحد
بحوالي 10,9
مليار ليرة

لا يمكن أن تصل في الظروف الحالية إلى حصة تكاليف دقيقة 100% ولكنك تستطيع تستقراً من البيانات العالمية الحد الضروري من التكلفة، بينما قد تضاف بالفعل إلى التكلفة مجموعة أخرى من العناصر، كتخصص المستوردين في ظروف الفساد والفوضى في سورية، ولكن أياً تكن تلك التكاليف فإن مستورداً واحداً لعشرات آلاف الأطنان يستطيع بمعدل ربح 10% فقط أن يحصل على أكثر من 2,5 مليار ليرة ربحاً، ويستطيع أن يحصل على 11 مليار بمعدل 40%...

إن الأزمة ليست أزمة متة، أو أرباح مستوردها فقط، فقد ينجم عن الضغط تخفيض هامش الربح، أو دخول محكر آخر، والحل الوحيد هو باستيراد المادة وتخفيض أسعارها وهامش الربح فيها، وإن كانت هذه غاية وزارة التجارة الداخلية فالشكر موصول، ولكن السؤال المشروع: كيف تكون الحكومة حريصة على جيوب المستهلكين، ومستهدفة بالمال العام، سامحة بتهرب جمركي بالمليارات؟!

«تهرب المتة الجمركي» في سنتين ونصف

سنة	سعر الطن في البيانات الجمركية - \$	سعر الطن في البيانات العالمية	التهرب الجمركي مليون دولار
2015	1000	2935	5,3
2016	1000	2513	2,98
2017	1000	2513	1,8

الصين... روبوتات أكثر لعصر قادم



تراجعت بمستويات حادة عملية دخول روبوتات جديدة إلى الإنتاج في عام 2009 وعقب الأزمة المالية العالمية، ولكنها عادت للانتعاش بشكل واسع بعد تلك المرحلة، ووصلت إلى مستويات قياسية من التركيب والتخزين.

ليلي نصر

يُعبّر قطاع إنتاج الروبوتات عن التكثيف الصناعي الرأسمالي العالمي وسط منافسة عالمية، لا تستطيع الدول المتقدمة أن تخليها في مواجهة النمو الهائل في هذا القطاع، في الدول الصاعدة والصين تحديداً.

أكثر من 254 ألف وحدة من الروبوتات الصناعية رُكبت عالمياً في عام 2015، مقابل 120 ألف وحدة في عام 2010 كما نما المخزون العالمي السنوي من الروبوتات المعدة للتركيب بنسبة 54% خلال الفترة بين 2010 و 2015.

النسبة الأكبر من الروبوتات المركبة تدخل في قطاع صناعة السيارات والمركبات، مساهماً بنسبة 40% من الروبوتات المركبة، يليه قطاع الكمبيوترات والمعدات الإلكترونية، بينما تدخل الروبوتات في قطاع صناعة الآلات بنسبة 10% تقريباً.

أكبر تركيب وأعلى تخزين

رُكبت الصين أكبر عدد من الروبوتات في عام 2015 بنسبة 27% من التركيب العالمي، وتلتها كوريا الجنوبية، ثم اليابان، لتليها الولايات المتحدة بنسبة 10,8% من الروبوتات المركبة عالمياً في عام 2015.

ولكن التسارع الكبير في الدول الصاعدة يظهر من حجم النمو في مخزون هذه الصناعة بين 2010 و 2015، حيث تضاعف المخزون في الدول الصاعدة بنسبة 185% بينما تضاعف في الدول المتقدمة بنسبة 15,3% فقط، متراجعاً في كل من فرنسا، وإيطاليا، واليابان.

وبالمقارنة بين أكبر قوتين صناعيتين عالمياً أي: الصين والولايات المتحدة، فإن المخزون الصيني قد تضاعف خلال السنوات الخمس: أربع مرات وبمعدل 390% بينما نما المخزون الأمريكي بنسبة 42% فقط.

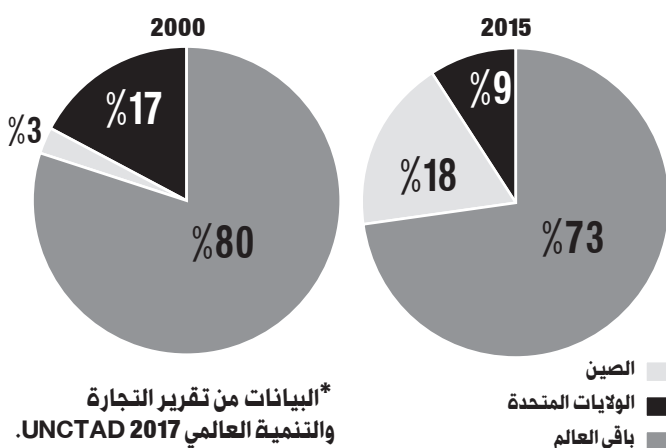
خطة «اختراع في الصين»

وسّعت الصين من إنتاجها وتركيبها للروبوتات بشكل كبير منذ عام 2013 ضمن إطار الخطة المعلنة في ذلك العام، والتي عنوانها «صنع في الصين 2025»، والخطة لم تكن تهدف إلى توسيع الصناعة الصينية كماً، وهي أكبر مصنع عالمي، بل كانت تهدف إلى رفع شعار «اختراع في الصين» وكانت جزءاً من خطة توسيع الابتكار عبر جوانب أساسية «الأول: رأس المال البشري، والثاني: هو: الإنتاج المحلي للروبوتات، والثالث هو: الصناعات عالية التكنولوجيا. للانتقال من التركيز

الحادة للغرب المهيم على هذا الإنتاج، إن سير الصين في هذا الاتجاه يعني تخفيض عالمي في مستوى أسعار الصناعات الثقيلة، وتخفيضاً كبيراً لمعدلات الربح الاحتكاري السائدة فيها وفرصة لرفع مستوى الإنتاج العالمي. ولكن مع توسع الإنتاج، من سيستهلك منتجات الروبوتات والتصنيع الثقيل العالمي في ظروف أزمة اقتصادية عالمية، واحتمالات انفجارات مالية، وتراجع مستمر في التجارة العالمية؟ سيكون التحدي الأكبر أمام الداخلين الجدد، من الشرق والجنوب، على هذا القطاع، أن يؤمنوا ظروف استهلاك الآلات للجزء الأكبر من المساحة الجغرافية العالمية التي لم يطرق التصنيع أبوابها إلا بما لا يذكر، أي: تأمين استهلاك المعدات عالية التكنولوجيا لدول الجنوب الأفقر، بما يتيح الخروج من احتكار الغرب على هذا القطاع وحجبه عن الآخرين لعقود وعقود من الهيمنة.

الصيني. الأمر الذي بدأت آثاره تظهر مع انتقال العديد من الصناعات الغربية التي استوطنت في الصين إلى فيتنام وإلى الدول المجاورة حيث أجور العمل أقل، مقابل رفع الحكومة الصينية للحد الأدنى للأجور بشكل مضطرب منذ عام 2011. تتغير توازنات الإنتاج الاقتصادي العالمي نوعاً وكماً، فالصين لم تعد المصنع العالمي للمنتجات الاستهلاكية، الذي أتاح لها أن تكون القوة التصنيعية الأولى عالمياً، بل تتنقل منذ عام 2013 لتتحول إلى مركز ابتكار صناعي عالمي بخطط منهجية، وأهداف معلنة لدخول باب الصناعات الثقيلة وعالية التكنولوجيا، وما يسمى القطاع الأولي، وإنتاج وسائل الإنتاج من أوسع أبوابه وبتسارع كبير، ورغم القدرة الاستهلاكية العالية للصين، التي تتعزز بخطط رفع مستوى المعيشة وحصة الأجور، إلا أن هذا القطاع وبحجم القدرة الصينية لا يستطيع إلا أن يكون قطاعاً عالمي الاستهلاك، ويواجه المنافسة

حصة الصين والولايات المتحدة من الصادرات العالمية الصناعية عالية التكنولوجيا بين عامين %



على السرعة، إلى التركيز على النوعية، من المنتجات إلى العلامات التجارية، ومن الصناعات الملوثة إلى الصناعات الخضراء» وفق هو أنغانغ، مدير مركز الدراسات الصينية بجامعة تسينغهاوا. وقد وضعت أهدافاً في مجال تصنيع الروبوتات، أولها: الوصول إلى 150 روبوتاً مقابل كل 10 آلاف عامل، وثانيها، هو: زيادة إنتاج الروبوتات بمعدل 100 ألف سنوياً. وخصصت لها صندوقاً استثمارياً حكومياً بمقدار 20 تريليون يوان.

الوصول إلى 150 روبوتاً مقابل كل 10 آلاف عامل، يعني: الوصول إلى المعدل الموجود في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تصنف الخامسة عالمياً، من حيث كثافة الروبوتات مقابل العمال، تسبقها كوريا الجنوبية بمعدل 390 روبوتاً مقابل 10 آلاف عامل والأعلى عالمياً، وتليها اليابان - السويد - ألمانيا. بينما المعدل الصيني في عام 2014 كان أقل من 10 روبوتات لكل عشرة آلاف عامل. ما يعني تكثيفاً كبيراً في الآلات عالية التصنيع، والتي تغني عن عدد كبير من العمل البشري في قطاعات محددة، الأمر الذي يعني: أن الصين بوضعها لهذا التحدي، فهي تضع أمامها تحديات هائلة في زيادة نسب النمو والتشغيل في قطاعات أخرى، وفي استمرار ارتفاع حصة الأجور ومستويات المعيشة، والأهم: في انخفاض معدل الربح في التصنيع

9

نسبة نمو المخزون الصيني من الروبوتات بين 2010-2015 أكبر من نسبة النمو الأمريكية 9 مرات.

2,5

حصة الصين من الروبوتات المركبة عالمياً في عام 2015 أكبر بمرتين ونصف من حصة الولايات المتحدة.

عذراً... أبحاثنا خاطئة!



وجدتها

د. عروب المصري



مالتوسيون جدد؟

يقول دعاة السيطرة على عدد السكان: أن أحد التدابير الأكثر فعالية التي يمكننا اتخاذها لمكافحة تغير المناخ، هو: الحد بشكل حاد من عدد البشر على هذا الكوكب. ويركز ذلك بشكل خاطئ على معالجة أحد أعراض نظام غير عقلائي وملوث، بدلاً من التعامل مع الأسباب الجذرية. الناس لا تلوث، إن إلقاء اللوم على العدد الكبير للناس كدافع لتغير المناخ يشبه إلقاء اللوم على العدد الكبير من الأشجار كمسبب في حرائق الغابات. والسبب الحقيقي لتغير المناخ هو: اقتصاد محصور في حرق الوقود الأحفوري من أجل الطاقة والزراعة غير المستدامة. وما لم نحول الاقتصاد والمجتمع على أسس مستدامة بأسرع وقت ممكن، ليس لدينا أمل في تأمين كوكب قابل للسكن، بغض النظر عن مستويات أعداد السكان. فالهجرة القائمة على السكان تفشل في الاعتراف، أن مستويات السكان ستؤثر على البيئة بطريقة مختلفة جداً في اقتصاد الانبعاثات الصفريّة. إن التحول إلى الطاقة المتجددة - وليس تخفيض عدد السكان - هو في الحقيقة المهمة الأكثر إلحاحاً التي نواجهها. إن العالم لا يشهد نمواً سكانياً هائلاً. وبينما ينمو عدد السكان، فإن معدل هذا النمو يتباطأ بالفعل. ويرجع ذلك في معظمه إلى التخصر المتزايد وانتشار تقانات تحديد النسل. وبلغ معدل النمو السكاني ذروته بنسبة 2% سنوياً في الستينات، وانخفض باستمرار منذ ذلك الحين.

ووفقاً للأمم المتحدة، انخفض متوسط عدد الأطفال المولودين لكل امرأة من 4,9 في أواخر الستينيات إلى 2,7 في عام 1999؟

وعلى النقيض من ذلك، فإن معدل انبعاثات غازات الدفيئة يخرج عن نطاق السيطرة. وتؤدي التكنولوجيا الملوثة، والاستهلاك المتفشي، والجشع المؤسسي إلى دفع هذه الزيادة - وليس السكان.

هل يمكننا تغذية هذا العدد الكبير من الناس؟ تصر الدراسات التي أجرتها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة على إمكانية تغذية ما يزيد على 10 مليارات شخص على نحو مستدام - ولكن فقط إذا انتقلنا إلى نظام غذائي مختلف جداً. ويمكن لنظام الزراعة المتنوع والعضوي الذي ينتج مزيجاً متوازناً من الأغذية النباتية، إلى جانب كميات صغيرة من اللحم، أن يستوعب 10 مليارات شخص دون زراعة أية مناطق جديدة، وفقاً لعالم الأحياء البريطاني كولين تودج.

وهناك حاجة ماسة إلى التحول إلى الزراعة المستدامة لخفض انبعاثات غازات الدفيئة.

مروى صعب

المنهج البحثي

يتقيد المنهج البحثي السائد بعدة شروط، معظمها يأتي من الصروح الجامعية الغربية، التي نقل الشرق بعض شروطها إلى صروحه الجامعية. وتتعدد التسميات لمناهج البحث، حيث لا يتعب الباحثون بترداد مقولة: لكل بحث محدودية في منهجه، هذا لكون منهج البحث العلمي السائد هو تجريبي بمضمونه وطرحه، ومستوى المنافسة في الصروح العلمية مرتفع لدرجة أن الأولوية هي لتعداد الدراسات والمنشورات وليس لمستوى هذه المنشورات. لن ندخل في أسباب اعتماد التجريب في العلم السائد كونها ذكرت في مقالات سابقة في قاسيون، ولكن الأكيد أن هؤلاء الباحثين لم يطلعوا على المنهج البحثي السوفييتي/الماركسي «حتى لو لم يكن مكتوباً أو موضوعاً في كتاب بشروط محددة»، الذي يعتمد آلية بحثية كاملة في العديد من جوانبها.

كارثة المنشورات الملوثة

إذا عدنا إلى الدراسة التي صدرت عن PLOS ONE الشهر الحالي، في استكمال بحث في مجال ما في العلوم الطبيعية، يقوم العلماء عادة في التجريب على نسب خلية أو

خط خلوي، مستندين إلى أبحاث سابقة، هذا لكون الأبحاث قد جربت سابقاً، ولكون عامل الوقت ضاغط في معظم مراكز الأبحاث في العالم. قامت هذه الدراسة على التدقيق في نسب الخلية الملوثة التي استعملت في أبحاث سابقة وأعيد تكرارها. التدقيق حصل في ثلاثة خطوط خلوية من أصل العديد من الخلايا المعروف بكونها ملوثة ولا يمكن استعمالها. وقد قسمت النتيجة على المنشورات من المستوى الأول، أي تلك التي استندت على أبحاث أولية واستعملت في البحث الخلوي الملوثة، والمنشورات من المستوى الثاني، أي تلك التي استندت على منشورات المستوى الأول، أي: أنه تم استعمال الخلايا استناداً إلى نتائج أبحاث المستوى الأول «بمعنى آخر: من يقوم بهذه التجربة يستند إلى نتائج التجربة المنشورة في المنشور من المستوى الأول، ولا يقوم بالتدقيق بنسب الخلية بل يستعملها، استناداً إلى منشور سابق». وما تبين بحسب الدراسة، التي دققت في بيانات منصة إلكترونية واحدة من أصل العديد من المنصات، أن 0,8% من المنشورات من المستوى الأول ملوث «النتيجة بالنسبة للخلية الملوثة» و10% من منشورات المستوى الثاني ملوث. ما تعنيه هذه النتائج أنه بحسب الدراسة،

على الأقل 10% من المنشورات التي دققت تحتوي على نتائج بحث خاطئة، كون المنهج البحثي المعتمد في هذه المنشورات مستنداً إلى آلية خاطئة في عدم التدقيق في نسب الخلايا المستعملة في الأبحاث العلمية. بينما تتوزع المنشورات الملوثة على مستويين من الدول: الدول الصاعدة في البحث العلمي مثل: الصين، والدول المصدرة للمنشورات الملوثة مثل: الولايات المتحدة واليابان وألمانيا. حيث 36% من منشورات المستوى الأول الملوث صادر عن الولايات المتحدة الأمريكية. أما الحقول العلمية الأكثر تضرراً فهي علوم الأورام، الكيمياء الحيوية، علم الأحياء الجزيئي، الصيدلة، وعلم الأحياء مما يرفع ويؤكد المخاوف حول التعاطي العلمي مع الأمراض والأدوية.

في المنهج البحثي مجدداً

كما ذكرنا هنا، وفي العديد من المقالات، أن اعتماد المنهج البحثي التجريبي سيؤدي إلى كوارث في حقول العلوم كافة، حتى لو لم تظهر هذه الكوارث في لحظة البحث عينها. فالتخبط الذي تعيشه العلوم، والضرورة للعودة مجدداً في كل بحث إلى أصل الحالة التي تدرس، يدل على أن المنهج البحثي وفهم العلوم غير مستند إلى أرضية

بل يعتمد على فوضى مشروطة. هذه الفوضى التي انتقلت إلى العلوم من النظام السياسي السائد، أو المسيطر، أدت إلى أخطاء فادحة، لا تقوم على التجريب في المختبرات فقط، بل على البشر من خلال الأدوية والعلاجات، وأساليب العيش، التعلم، الحفظ، وغيره. وتستلزم شروط منافسة عالية، يمكننا أن لا نقبل ببعض بنود الشروط، ولكن الخط المناهض للمنهج البحثي التجريبي لا يزال اليوم غير قادر على فرض شروط أخرى.

قد يكون مفهوم المنافسة مختلفاً بين الغرب والشرق، ولكن الشرق ليس بعيداً عن شروط المنافسة التي وضعها الغرب، حتى لو كان النكّل العلمي ينتقل شرقاً. تستوجب هذه الشروط التقييد بمستوى عال ومستمر من الأبحاث، والنشر من الجامعات ومراكزها البحثية. ما يضع الجامعات ومن فيها تحت ضغط مستمر، كي لا يحافظوا على مستوى الجامعة عالمياً فقط، بل أيضاً لكي يرتفع الترتيب عالمياً بين الجامعات الأخرى. ويبقى مفهوم المنافسة عند الشرق، حتى لو كان مستنداً إلى بعض شروط الغرب، ملتزماً بالمفاهيم الاجتماعية المترسخة في المجتمع، نتيجة التمايز التاريخي والاقتصادي - الاجتماعي - السياسي.

هل تتوسع «واحات» الإرهاب في مصر؟



استحوذت حادثة «الواحات البحرية»، كما درجت تسميتها داخل مصر، على اهتمام الأوساط الشعبية والحكومية، لهول المواجهة التي لقيتها أجهزة الأمن المصرية في الاشتباكات الحاصلة عند منطقة «الكيلو 531»، على طريق الواحات، جنوب غرب محافظة الجيزة، مما يستدعي إعادة تقييم هذا الكم الهائل من التهديدات الإرهابية داخل الأراضي المصرية، ومستوى تصاعدها المستمر منذ عام 2102، في منطقتين رئيسيتين، سيناء في الشمال الشرقي، ومنطقة الصحراء الغربية باتجاه الحدود المصرية-الليبية...

■ فادي خضر

بيان وزارة الداخلية المصرية أعلن استشهاد 16 عنصراً من قوات جهاز الأمن الوطني، ومباحث الأمن العام، وعنصرين تدخل السريخ، منهم 11 ضابطاً، وأربعة مجندين ورقيب شرطة، وإصابة 13 آخرين، في الوقت الذي ذكرت فيه تقارير صحفية نقلاً عن «مصادر أمنية مصرية» وشهادات جرحى المعركة، وصول عدد الشهداء إلى حوالي 58 شهيداً...

معارك مكتملة الأركان

بحسب بيان الداخلية المصرية فإن العملية التي قامت بها قوات الأمن المصرية، ارتكزت على معلومات واردة إلى قطاع الأمن الوطني، حول اتخاذ مجموعة من العناصر الإرهابية، من إحدى المناطق بالعمق الصحراوي بـ «الكيلو 135»، مكاناً للاختباء والتدريب والتجهيز للقيام بعمليات إرهابية، هذه المعلومات التي أعلنتها الداخلية المصرية، عن أسباب العملية العسكرية في الواحات، تشابه إلى حد ما أسباب عملية أخرى حدثت في 22 تموز الماضي، في منطقة قريبة من «الكيلو 135»، والتي أيضاً استندت إلى معلومات، مفادها: أن معسكراً صغيراً لتدريب عناصر «حسم»، المدعومة من حركة «الإخوان المسلمين»، تواجدت في جنوب الجيزة، وأسفرت العملية حينها عن مصرع 8 من عناصر الحركة المذكورة، وهنا يمكن القول: إن قوات الأمن المصري اعتبرت أن نجاح العملية الأولى في 22 تموز، يمكن تكراره بالطريقة نفسها في فيما عرف بـ «حادثة الواحات»، يوم الجمعة 20 تشرين أول الحالي.

النتيجة كانت مأساوية على القوات المصرية المشاركة في العملية، حيث وقع المهاجمون في كمين محكم أعده إرهابيو حركة «حسم»، التي أعلنت مسؤوليتها عن العملية في وقت لاحق. وبحسب معلومات متقاطعة، أوردتها تقارير صحفية، فإن عناصر «حسم» الإرهابية، استخدمت في هذا الكمين أسلحة آلية وقنابل يدوية، وقذائف مضادة للدروع، ومدافع «غرينوف»، وهو ما لا يشابه التجهيزات التي بحوزة المجموعات الصغيرة التي يدهمها الجيش والأمن المصري من حين لآخر في تلك المنطقة، وتشابه هذه العملية فيما استخدم من عتاد، عمليات كبيرة أخرى مثل: عملية «أنصار بيت المقدس»، في تموز 2014، ضد قوات حرس الحدود في منطقة

يمكن فهم
الرسائل
الإخوانية في
الداخل المصري
باعتبارها ردود
أفعال على
الأوضاع التي تمر
بها الحركة

الحدود الغربية والشمالية الشرقية لمصر.
ثانياً: يبدو خيار «الإخوان» هذا تعبيراً عن أزمة التنظيم وانحسار نفوذه السياسي تدريجياً في شمال إفريقيا، وتحديداً بعد الضربات التي تلقاها في أكبر معقلين له، مصر وليبيا، والمشارك في الخسارتين، هو الدور المصري في خلق التنظيم سياسياً وعسكرياً سواء داخل مصر، أو في طرابلس الليبية.
كما أن عودة مصر مؤخراً إلى القضية الفلسطينية، شهدت تسارعاً في التنسيق بين حركة المقاومة الإسلامية «حماس»، والسلطات المصرية، فيما يخص الأوضاع الأمنية في سيناء، وهو ما يعني تضيق الخناق وتسهيل عمليات الجيش المصري ضد التنظيمات الإرهابية هناك، علاوة على انخفاض وزن «الجناح الإخواني» داخل المكتب السياسي لحركة «حماس»، وفق التغيرات المتسارعة داخل صفوف الحركة، و تطبيع علاقاتها إقليمياً مع مصر وإيران.

ارتدادات الأزمة الإخوانية

سياسياً، يأخذ تنظيم «الإخوان المسلمين» على عاتقه مسؤولية العملية الأخيرة، عبر إحدى جماعاته المسلحة «حسم»، من هنا يمكن القول: إن قرار تصعيد العمليات الإرهابية داخل مصر، هو قرار يتعدى كونه متعلقاً بجناح «الإخوان» في مصر وحدها، بل يتعلق بحركة الإخوان في ليبيا أيضاً، وربما في تونس وبعض الجماعات المماثلة في الجزائر، على اعتبار أن هذا التنظيم يعمل ضمن رؤية دولية-إقليمية محددة الأهداف، لكن ما الذي يدفع الإخوان إلى زيادة نشاط الجماعات المسلحة المرتبطة بها، والتبني العلني لهذه العمليات بعد أن كانت موكلة إلى أجنحة «داعش» في مصر؟
أولاً: بوسعنا التأكيد على تقاسم الأدوار بين الجماعات الإرهابية بغض النظر عن تبعيتها السياسية، فالخادم هنا حتمي بين «أنصار بيت المقدس»، و«جنود الخلافة» و«حسم» الإخوانية، والتي تعمل كلها بطرق متشابهة وضمن مناطق انتشار متداخلة على

انحسار الجماعات
الإرهابية
المتطرفة في
شرق المتوسط
مؤخراً يعني
انتقال هذه
القوى إلى أماكن
أخرى وفقاً
لتقارير غربية
تفيد انتقال
تنظيم «داعش»
الإرهابي إلى ليبيا

الغارقة، وعملية أخرى كبيرة أيضاً قام بها تنظيم «جنود الخلافة»، في كانون الثاني من العام الماضي، والتنظيمان كلاهما، أجنحة لتنظيم «داعش» الإرهابي، فيما يعرف بـ «ولاية سيناء». مما سبق يمكن اعتبار حادثة «الواحات البحرية»، كميناً مرسوماً بدقة لاستهداف قوات الأمن المصرية، وليس عملية رد فعل تقوم بها المجموعات الإرهابية في الصحراء الغربية، فأعداد عناصر «حسم» الإرهابية، المشاركة في العملية قاربت المئة عنصر، وغزارة النيران التي تعرضت لها القوات المصرية، تؤكد تسجيلات صوتية لنداءات الاستغاثة التي أصدرتها القوات المحاصرة، وبالتالي يمكن تخيل حجم التنظيم والإعداد الذي وصلت إليه تلك المجموعات الإرهابية في الصحراء الغربية، والموصولة مع الأراضي الليبية، عبر حدود طويلة تقارب «1200 كم».

هذه العملية من شأنها موضوعياً دفع أجهزة الدولة المصرية إلى إعادة النظر في آليات التصدي للإرهابيين وفق المعطيات الجديدة، وتحديداً في منطقة الصحراء الغربية، بعد أن كان ثقل الاهتمام المصري متوجهاً في المعركة ضد الإرهاب اتجاه سيناء، لكن كما يقول الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي في لقائه مع «فرانس 24» الفرنسية يوم الاثنين 24 تشرين أول الحالي: «لا أحد يستطيع تأمين حدود تمتد 1200 كيلومتر في مناطق صحراوية مئة في المئة»، وهو ما يبدو منطقياً بالمعنى العسكري، إذ كيف يمكن التعامل مع هذا النوع من الاعتداءات التي لا تبدو أنها الأخيرة داخل الأراضي المصرية؟

يمكن فهم الرسائل «الإخوانية» في الداخل المصري، باعتبارها ردود أفعال على الأوضاع التي تمر بها الحركة، لكن هذا لا يعني بآية حال من الأحوال أن الدولة المصرية، في مأمن من الاستهدافات الأمنية المتكررة، والسبب في ذلك أن انحسار الجماعات الإرهابية المتطرفة في شرق المتوسط بسرعة كبيرة نسبياً في الأشهر الماضية، يعني انتقال هذه القوى إلى أماكن أخرى، وهو ما بدأ فعلاً وفقاً لتقارير غربية متتابة، حول انتقال تنظيم «داعش» الإرهابي إلى أفغانستان وليبيا بشكل رئيس، بالتالي فإن مصر مرشحة لأن تنال حصتها من قوى الفاشية الجديدة المدارة بالمعنى الدولي، والتي لا يتعدى تنظيم «الإخوان المسلمين» كونه ذراعها الإقليمي في المنطقة.

العراق: إيقاف الحرب والتوتر فوراً



بتلك السهولة، وهو ما كانت المؤشرات جميعها التي رافقت عملية الاستفتاء تدل عليه، من المعارضات الدولية والإقليمية والداخلية، وتهديدات دول الجوار، أي: تركيا وإيران، وكذلك الحكومة المركزية في بغداد، التي تراوحت بين التهديد بقطع العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية، وفرض حصار على الإقليم، وصولاً إلى التلويح بالتدخل العسكري، بالإضافة إلى معارضة قوى سياسية داخل الإقليم نفسه لإجراء الاستفتاء وإعلان الاستقلال...

■ وائل سعد

للشعب الكردي الحق الذي لا يمكن إنكاره في تقرير المصير، لكن إصرار حكومة كردستان على إجراء الاستفتاء والمضي بإجراءات الانفصال في الوقت الحالي، رغم التهديدات المذكورة جميعها، إنما يعني أن حكومة الإقليم أمنت في خيار لن يصب في مصلحة شعبها وضوحاً.

فمثل هذا الخيار حالياً له إشكالياته المرتبطة بموازين القوى الدولية والإقليمية، وبالوضع العراقي عموماً والمتراجع على الأضعدة جميعها، وبأزمة القوى السياسية العراقية ومستوى التوتر فيما بينها، الذي بدأ مع إعلان الدستور العراقي المعروف بـ«بريمر». وبالتالي، فإن الذهاب نحو الانفصال إنما يعني نقل التوتر إلى مستويات أعلى، وتحوله إلى توتر عسكري كما حدث مؤخراً، وإعطاء المبررات لدول الجوار للتدخل عسكرياً بحجة الحفاظ على أمن حدودها، كما فعلت تركيا.

لطالما جاهر البرزاني وتحالفه السياسي بنوايا الاستقلال وتشكيل دولة كردية مستقلة، طوال السنوات التي تلت الاحتلال الأمريكي الذي حمل تغيرات شاملة في البنية السياسية العراقية، لكن توازنات القوى داخلياً والوضع الإقليمي المحيط لم يسمح يوماً بتمرير خيار الانفصال كأمر واقع، حتى بداية المعركة ضد تنظيم «داعش» المعروفة بـ«قادمون يا نينوى»...

حسابات سياسية ضيقة

بعد انطلاق عملية «قادمون يا نينوى»، تغيرت تموضعات القوى العسكرية والسياسية في محيط محافظة الأنبار، وتحديداً في المناطق التي كان يصطلح بأنها مناطق نزاع بين حكومة إقليم

كردستان والحكومة المركزية في بغداد، حينها ازداد وزن قوات «البشمركة»، التي ساهمت في العمليات ضد تنظيم «داعش» من الناحية الشمالية لمحافظة الأنبار، ضمن وضع مؤقت تقتضيه ضرورات المعركة، لكن حكومة الإقليم وعلى أبواب إغلاق ملف تنظيم «داعش»، عسكرياً، حاولت الاستثمار سياسياً بالوضع المحدث، عن طريق إعلان الاستفتاء، رغم معارضة الحكومة المركزية له، ومن ثم التهديد بإعلان الاستقلال من جانب واحد.

ونتيجة رفض الحكومة المركزية، ودول الجوار العراقي، كانت النتيجة إعلان حكومة البرزاني تهذئة الأوضاع عسكرياً في كركوك التي شهدت احتكاكات بين قوات الشرطة الاتحادية، و«البشمركة»، ومن ثم طلب الذهاب إلى طاولة المفاوضات مع بغداد، والذي قوبل بالرفض من جانب الحكومة المركزية.

تغطية المسألة الجوهرية

هنا لا تبدو الحكومة المركزية أفضل حالاً في تعاطيها مع الأزمة، كونها ترفض الحوار مع حكومة البرزاني، وإن كان ظاهراً أنها محقة، بمطلبها إلغاء نتائج الاستفتاء، والتأكيد المستمر على وحدة الأراضي العراقية، لكن في العمق تستفيد البنية السياسية المهترئة في العراق بمجملها من بوابة الأزمة الحالية، التي تغطي على إمكانات ظهور تحركات سياسية خارج الأطر المعتادة في «العراق ما بعد الاحتلال الأمريكي»، وبالعودة إلى ما قبل معركة «قادمون يا نينوى» بأسابيع، نستذكر خروج آلاف العراقيين إلى الشوارع رفضاً لمستوى الفساد، وتدني الأوضاع المعيشية في كامل البلاد، لكن المعركة ضد الإرهاب أجلت في حينها

**المهمة الأولى
للقوى السياسية
العراقية كافة -
اليوم هي:
إيقاف الحرب
غير المعلنة
والجلوس إلى
طاولة التفاوض
ونبذ أشكال
الشحن القومي
أو الطائفي كلها**

الحرب غير المعلنة، والجلوس إلى طاولة التفاوض، ونبذ أشكال الشحن القومي أو الطائفي كلها من جميع الأطراف. حيث أثبتت مجريات الأحداث، أنه لا يوجد منتصر في أي عمل عسكري، وأن الخيار الوحيد هو: الحل السياسي التفاوضي، أي: تقديم تنازلات متبادلة. فالأزمة كشفت بؤس الحركة السياسية العراقية الرسمية، وهو ما يفتح المجال لتسريع بلورة تيار وطني ديمقراطي عراقي عابر للطوائف والقوميات، ومن الجدير بالذكر، وأن الجريدة تحت الطبع نقلت وكالات الأنباء، عن إيقاف مؤقت للعمليات العسكرية، كبادرة إيجابية في ظل الوضع المتوتر.

من جهة أخرى، فإن أزمة العراق الأخيرة كشفت بالملحوس عن المواقف الحقيقية للقوى الدولية، تجلّت بدور حيادي وعقلاني لروسيا، بشهادة مسعود بارزاني نفسه، قائم على ثنائية: الحفاظ على وحدة العراق، وضمان الحقوق القومية الكردية كمهمتين متكاملتين، مقابل دور ملتبس وتوتيري للولايات المتحدة، عبر تضخيم مفتعل ومصطنع لدور القوى كلها بالتناوب، مع العلم أنها هي التي تمسك بزمام الأمور في العراق، كما صرح رئيس الاقليم نفسه في إشارة الى الموقف «غير المفهوم» للولايات المتحدة.

استمرار وتصاعد ذلك الحراك، طالما أن ظاهرة الإرهاب كانت تهدد وجود العراق نفسه، وهي بالقضية الحق. اليوم، بعد قرب انتهاء المعركة ضد الإرهاب، يتصدر الصراع القومي المشهد السياسي العراقي، وبالتالي تأجيل مفترض لبحث القضايا الملحة التي تهم الشعب العراقي، وبالتالي أيضاً فاللائمة بحسب النتائج، تقع على طرفي الصراع السياسي طالما أنها مستمرة وقابلة للتصعيد، وطالما أن الطرفين السياسيين في أربيل وبغداد مصران على مواقفهما إزاء المسألة القومية في العراق.

هنا يمكن ملاحظة واحدة من حاجات القوى السياسية العراقية في بحثها عن متنفّس، مما يمكن أن يأتي به الشارع العراقي في المرحلة المقبلة، والمقصود هنا عرقلة النشاط السياسي المستحق لانتخابات المحلية في إقليم كردستان على سبيل المثال، واحتمالية تمديد الولاية لحكومة البرزاني في أربيل، كما لحكومة العبادي في بغداد، وتأجيل الانتخابات التشريعية المقبلة.

طريق يعرفه الجميع

بناء على ما سبق، يمكن القول: إن استفتاء كردستان وما نتج عنه حتى الآن يشير إلى أن المهمة الأولى للقوى السياسية العراقية كافة - اليوم هي: إيقاف

المسألة القومية في العراق ليست بالجديدة، وجرى تميعها وتأجيل حلّها لعقود خلت، لتبقى صاعق تقجير جاهز وورقة بازار الصراع السياسي في كل مرحلة من عمر البلاد، لكن من المؤكد: أن حل هذه المسألة حلاً نهائياً يرتكز على ثنائية، وحدة الأراضي العراقية، والحقوق المشروعة للشعب الكردي، وغيره من الشعوب القاطنة في العراق، هذا الحل الذي يجري تغييب أو التقليل من شأن أحد أطرافه، من قبل حكومتي أربيل وبغداد على حد سواء.

الصورة عالمياً

الشيوعي الصيني: إن عصرًا جديدًا قد بدأ!



عقد الحزب الشيوعي الصيني يوم 18 تشرين الأول 2017 مؤتمره التاسع عشر، الذي يعدّ الحدث الأهم في السياسة الصينية كل خمس سنوات، يحدد فيه من سيحكم الصين، والنهج الذي ستسير عليه البلاد خلال الولاية المقبلة. وخلال المؤتمر الذي تواصلت جلساته أسبوعاً في بكين، تم انتخاب تشكيلة جديدة للجنة المركزية، بينما أعيد انتخاب الرئيس الصيني شي جين بينغ، أميناً عاماً.

خرج المؤتمر بقرارات مهمة، منها: تعزيز جهود مكافحة الفساد، والإجماع على أهمية إجراء تغييرات في النظام الداخلي للحزب، وإلى تبنيه استراتيجية جديدة للتنمية خلال الفترة المقبلة...

محاربة الفساد

أكد شي جين بينغ، خلال المؤتمر: استمرار الحزب في نهج «عدم التسامح إطلاقاً مع المسؤولين الفاسدين»، وبأن الحزب سيجرّز انتصاراً ساحقاً في ذلك، مضيفاً: إن «جمهير الشعب هي الأكثر بغضاً لظواهر الفساد، والفساد هو أكبر تهديد يواجهه حزبنا، ولا نستطيع الخروج من قانون الدورة الحتمية التاريخية، وضمان الاستقرار السياسي الدائم للحزب والدولة، إلا بدوام الإصرار والجد، الممثلين في أن مكافحة الفساد ستظل سائرة على طريقها، وبوساطة تعميق المعالجة الفرعية والمعالجة الجذرية في أن واحد، وضمان استقامة الكوادر ونزاهة الحكومة ونقاء السياسة». علاوة على ذلك، تسعى الصين إلى إجراء إصلاحات سياسية شاملة في البلاد، حيث قال تو تشن، المتحدث

باسم المؤتمر للصحفيين: إن المؤتمر سيرسم خريطة الإصلاح الشامل للنظام السياسي في البلاد والأنظمة الأخرى، مؤكداً: أن الصين لن تنسخ أو تكرر نماذج إصلاح النظام السياسي في دول أخرى، مشيراً إلى أن «تقاليدنا الثقافية الفريدة، وخبرتنا التاريخية الفريدة، وظروفنا الوطنية الاستثنائية، تؤكد أنه ينبغي علينا اتخاذ طريق التنمية المناسب لسماتنا».

الاشتراكية أولاً

خلال افتتاح المؤتمر، بدّد الرئيس الصيني أية توقعات بالانفتاح الليبرالي للنظام بتأكيد: «ضرورة بذل جميع المواطنين المزيد للدفاع عن سلطة الحزب والنظام الاشتراكي، والتصدي بحزم لأيّة أقوال أو أفعال من شأنها أن تقوضهما»، مضيفاً أنه «بعد عقود من العمل الشاق، دخلت «الاشتراكية ذات الخصائص الصينية» عصرًا جديدًا، وفي هذا السياق الجديد، يجب علينا التحلي بنظرة جديدة، والأهم من ذلك، تحقيق إنجازات جديدة». معلناً: أن السنوات الخمس المقبلة ستشهد منعطفات ومعالج هامة، وأن التحديث الاشتراكي سوف يتحقق أساساً من عام 2020 إلى عام 2035،

ومن 2035 إلى منتصف القرن سوف تصبح الصين دولة اشتراكية عظمى مزدهرة وقوية وديمقراطية ومتقدمة ثقافياً.

في المقابل، شدد شي جين بينغ على أن اقتصاد بلاده «لن يغلق أبوابه» أمام العالم، بل على العكس من ذلك «سينفتح أكثر» متعهداً أيضاً بمعاملة الشركات الأجنبية بـ«إنصاف». واعتبر أن الآفاق المستقبلية واعدة، لكنها تواجه تحديات جسيمة أيضاً، فالتناقض الأساسي الذي يواجه المجتمع الصيني حسب، شي، هو: بين التنمية غير المتوازنة، وغير الكافية من ناحية، واحتياجات الشعب المتزايدة باستمرار من أجل حياة أفضل من الناحية الأخرى.

نحو تنمية عادلة

في هذا السياق، أعلن الرئيس الصيني في المؤتمر: تبني الحزب استراتيجية جديدة للتنمية خلال الفترة المقبلة، يهدف من خلالها تحقيق المزيد من التوازن، وتنمية أكثر جودة عبر كافة مناطق البلاد والقطاعات. وعلى الرغم من التحسينات الضخمة التي شهدتها البلاد على الأصعدة

والمجالات المختلفة، حيث نما الاقتصاد الصيني ليصبح ثاني أكبر اقتصاد بالعالم، وليتوسع بواقع نحو 10 بالمئة كل عام، على مدار أكثر من ثلاثة عقود، بالإضافة إلى نمو الصناعة بشكل كبير، إلا أن هناك مشكلة لا تزال تتمثل بوضوح، حيث تظهر الاختلافات والفروق واضحة بين المناطق الصينية المختلفة بشكل حاد، مما يؤدي إلى ظهور فجوة متزايدة في مستوى الدخل الشخصي، بين من يملكون ومن لا يملكون، وهو أمر تسعى الصين إلى تجاوزه خلال المرحلة المقبلة. يشير الصعود الصيني مؤخراً، والتغير النوعي والكمي الذي تضفيه السياسات الصينية على الصعيد العالمي في المجالات كافة، إلى أن هذه الدولة قادرة فعلاً على حل مشاكلها الداخلية المتعلقة بمحاربة الفساد، وتحقيق تنمية عادلة. إن رسالة المؤتمر الشيوعي الصيني النهائية توحى بأن: عصرًا جديدًا قد بدأ، ليس داخلياً فقط بل عالمياً أيضاً، من خلال التعاون المشترك والمشاريع التنموية المتعددة وأهمها: «طريق الحرير» الجديد التي ستساهم ليس فقط بذهوض المجتمع الصيني بل مجتمعات العالم أجمع.

• قال الرئيس الألماني، فرانك فالتر شتاينماير، بعد اجتماع مع بونين في الكرملين، إنه اتفق مع نظيره الروسي على حاجة بلديهما إلى بذل مزيد من الجهود لتحسين العلاقات الثنائية المتدهورة.

• قال وزير الخارجية الأمريكي تيلرسون: «إن الوقت قد حان لحل الأزمة الخليجية»، معرباً عن استعداد بلاده لتيسير الحوار واستضافته. جاء ذلك، خلال مؤتمر صحفي مشترك مع نظيره القطري في الدوحة.

• منحت روسيا الفلبين هبة عسكرية، تشمل 5000 بندقية كلاشينكوف مع ذخائرها وشاحنات عسكرية. وحضر حفل التسليم بميناء مانيلا، وزير الدفاع الروسي سيرغي شويغو، ورئيس الفلبين رودريغو دوتيرتي.

• ذهب المشهد الإسباني إلى تعقيد جديد مع إعلان برلمان كاتالونيا الانفصال من طرف واحد عن إسبانيا، في مقابل تفعيل سلطات مدريد المادة 155 القاضية بتعليق الحكم الذاتي في إقليم كاتالونيا.

• وافق البرلمان الأوروبي على قرار يقضي بتزويد الدول الأوروبية في فضاء شنغن نظاماً معلوماتياً موحداً، لتسريع عمليات التدقيق على حدودها الخارجية، و«لتحسين سبل مكافحة الإرهاب».

• نجحت مقاطعتان إيطاليتان الأكثر ثراءً اقتصادياً وهما «فيينيتو»، و«لومبارديا»، الأحد الماضي، في تحقيق النصاب المطلوب للمشاركة في استفتاءين بتوسيع الحكم الذاتي، رغم أنهما غير ملزمين لزوماً.

فلنواجه شركات الأدوية:



تخضع صناعة الأدوية
كباقي الصناعات
الأخرى ضمن المنظومة
الرأسمالية، لمنطق
الربح والاحتكار من قبل
كبرى الشركات العابرة
للحدود، التي تسعى بشتى
الوسائل إلى تعظيم
أرباحها، على الرغم من
الاعتبارات الإنسانية
الخاصة لهذه الصناعة.
إن ارتفاع أسعار الأدوية
اليوم أصبح يحد من قدرة
الكثيرين حول العالم
الحصول على العلاج
اللازم، ويضع البشرية
جمعا في مواجهة
مع تلك الشركات التي
تعيق تطورها وتحد من
وصولها إلى آخر ما أنتجه
التطور العلمي...

■ روب لارسون

تخريب وإعداد: عروة درويش

ارتفعت حدة الانتقادات الموجهة لأسعار الأدوية العالمية في العام الماضي، بسبب طرق تسعيرها المخادعة. فقد استفاد عمالقة الأدوية، مثل: شركة «فاليانت Valeant» العابرة للحدود - والتي تتمركز في كندا- بشكل واضح من حصول منتجاتها الطبية على براءات اختراع، مما أدى إلى ارتفاع أسعار الأدوية مثل: «الأنسولين» إلى ما يزيد عن 35 ألف دولار شهرياً.

استغلال براءات الاختراع

لكن شركة «مايلان، Mylan NV» للأدوية، تظهر لنا بأن الشركات باتت تعتمد على استراتيجيات لرفع الأسعار، تتجاوز قوانين براءات الاختراع. حيث تعتمد «مايلان» على أشهر منتجاتها وهو «إيبين، EpiPen» من أجل حصد أرباح قياسية. اشتهرت الشركة عام 2007 الحق بإنجاز كامل مجموعة «الإيبينفرين»- هو اسم آخر للأدوية التي يستخدم كعلاج في حالات الطوارئ- رغم أن صلاحية براءة اختراعه انتهت منذ زمن طويل. لقد كان سعر علبة الحقن 94 دولاراً، لكن «مايلان» رفعت السعر بشكل لا يصدق إلى سبعة عشرة ضعفاً، ليصبح 609 دولارات لكل حقنتين! حتى «الجمعية الطبية الأمريكية»، والتي لم يعرف عنها معاداتها لصانعي الأدوية، وصفت الأسعار الجديدة بأنها باهظة.

حسب صحيفة «وول ستريت جورنال» فإن سبب القبضة الخائنة لـ«مايلان» على السوق يأتي من «التسويق الفعال» ومجموعات الضغط والدفاع العنيف عن حصتها من السوق، بالإضافة إلى التكاليف العالية نسبياً لتصنيع الحقن». ذكرت الصحيفة بعد فترة وجيزة من شراء الدواء: «لقد غدت الشركة بشكل فعال الطب على علاجات الحساسية في حالات الطوارئ». وهي تمول بشكل كبير مجموعات رعاية صحية تقوم بتوعية الناس في المدارس والمطارات والملاعب الرياضية على كيفية التعامل مع أعراض الحساسية، أي: الترويج لاستعمال حقن «إيبين». عززت الشركة من استخدام منتجاتها

عن طريق التأثير في القوانين التشريعية لعدة ولايات أمريكية أيضاً. تقول صحيفة «نيويورك تايمز»: «تجبر القوانين، في جميع الولايات تقريباً، المدارس على أن توفر «إيبين» لطلابها. وبأن هناك عشر ولايات قد مررت قوانين تفرض على الفنادق والمطاعم وغيرها من الأماكن، أن تكون مسؤولة عن توفير الدواء لروادها». وبأن هناك تشريعاً فدرالياً: «سيفرض وجود حقن «إيبين» آلية في رحلات الطيران التجارية جميعها»

عندما تشتري مؤسسات، مثل: المدارس والملاعب، الدواء، فإنها تحصل عليه بأسعار خاصة. تشرح صحيفة «النايمز» بأن: «مايلان تدرك بشكل ممتاز الفائدة من ذلك»، وقد استخدمت مقالات طبية كتبت على نفقة الشركة من أجل الترويج لهذه المشتريات. علاوة على ذلك، تحاول الشركة أن تدفع اتجاه وضع «إيبين» على القائمة الاتحادية الأمريكية لعلاجات الطوارئ، وهو ما يعني: أن الحكومة وشركات التأمين هي من ستدفع ثمن العلاج بدلاً من المرضى. الأمر الذي سيمنح الشركة غطاءً لإبقاء أسعار الدواء على حالها، أو ربما رفعها أكثر.

حاولت الشركة أيضاً القيام بخدعة أخرى عن طريق تصنيف «إيبين» بأنه ذو براءة اختراع مفتوحة، الأمر الذي يجعل الشركة مسؤولة عن حوسومات أقل اتجاه برامج الرعاية الصحية وبرامج مساعدة الفقراء، بعد شراء وكالات الصحة العامة حول العالم لمنتجاتها، مما يعني إنقاص مدفوعات الشركة بمبالغ مئات ملايين الدولارات، حيث إن الشركة قد دفعت عام 2016 عن مشترياتها في الولايات المتحدة وحدها بين 2011 و2015 مبلغ 465 مليون دولار.

تضليل الرأي العام

لم تكن براءة الشركة في مجال توجيه السياسات العامة، والتمويل المكثف للمنظمات غير الحكومية، كافية لإسكات أصوات الاحتجاج. في أيلول 2016 وجدت الشركة نفسها في وضع صعب مع الكونغرس، واضطرت المديرة التنفيذية للشركة، هينر بريش، للشهادة أمام لجنة الرقابة، ادعت فيها

بأن الشركة تحقق ربحاً صافياً بقيمة 100 دولار عن كل عبوة، ولكن الشركة اعترفت لاحقاً بأن هذه الشهادة خادعة: «لقد خفضت الشركة حسابها لأرباح «إيبين» بشكل كبير عبر تطبيق معدل ضريبة الشركات القانوني بنسبة 37,5% أي: زيادة خمسة أضعاف عما دفعته الشركة كضريبة في العام الفائت. ودون التخفيض الضريبي المذكور، كانت الأرباح أعلى بنسبة 60%».

وبينما يكشف ما سبق عن أن «مايلان» لا تدفع أي شيء قريب من الحساب الضريبي الذي أعلنته، فإن محاولة بريش، خداع العامة أمام عدسات الكاميرا لن تنطلي علينا لمجرد نشر الشركة تصحيحاً للمعلومات بعد عدة أيام.

أطلقت «مايلان» حملة علاقات عامة سخيفة لمواجهة الانتقادات ضدها، حيث عرضت أن تشارك في تغطية نفقات المرضى الذين يحسم تأمينهم الصحي الكثير منها، بل إنهم قاموا بشيء في منتهى السخف عندما أطلقوا المنتج ذاته باسم تجاري آخر بنصف الثمن. لقد استمروا في إنتاج «إيبين» بثمان 609 دولار، ولا يزال على المدارس والمستشفيات أن يشتروه بكميات كبيرة.

لا يعتبر «الإيبين» مجال العمل الوحيد لـ«مايلان»، إن مبيعات الحقن في الواقع تشكل 20% من أرباح عمليات الشركة في منتصف عام 2016. لقد تضاعف أجر المديرة التنفيذية ليصل إلى 18,9 مليون دولار خلال أربعة أعوام. وتلقى أعلى خمسة مدراء ما يفوق 300 مليون دولار خلال خمسة أعوام، وقد استخدمت الشركة آلية تحفيز إضافية، بأن وعدت مديريها الحاليين بحزمة زيادات على رواتبهم تصل إلى عشرات الملايين من الدولارات، إن استطاعوا مضاعفة حصة الشركة من السوق بنهاية عام 2018.

المنافسة ترفع الأسعار

توضّح لنا حالة شركة «مايلان» بأن استغلال براءات الاختراع ليست الطريقة الوحيدة التي تمارس عبرها شركات الأدوية احتكاراتها، وهي تظهر لنا أيضاً بأنه ليس من شأن المنافسة دوماً أن تخفّض الأسعار، وذلك رغم الحجج النيوليبرالية المعتادة عن هذا الأمر.

لقد كان هناك سابقاً منافس لـ«إيبين» يدعى «أوفي»، Avui-Q وهو منتج «إيبينفرين» قابل للحقن أيضاً. لقد تمّ سحبه من الأسواق عام 2015 بسبب مخالفته للجرعات المطلوبة، ليسلط الضوء على الطبيعة المطلوبة لصناعة هذا العقار. أشارت «النيويورك تايمز» بأنه وبينما يتمنى «العديد من المرضى» عودته، فليس من المؤكد «أنه سيؤثر في تخفيض الأسعار... فقد كانت تكلفته أعلى من إيبين». في الواقع، عندما شهدت بريش، أمام الكونغرس، أشارت إلى ثمن «أوفي» لتبرّر زيادة ثمن منتجهم، حيث إنّه كان أعلى من منتج «مايلان» بنسبة 10% أو أكثر.

كما دخل منتج أصغر وأكثر غموضاً إلى لعبة المنافسة أيضاً. قال الصحفي، جوناثان روكوف: إن «شركة «إيمباكس لابراتوريز» رفعت ثمن دوائها المماثل «أدريناكلين»، في الوقت ذاته الذي تمّ فيه سحب «أوفي» من الأسواق»، يشير روكوف إلى «سقوط سعر السوق»، فسوق حقن «الأدريالين» ترسم صورة واضحة للاحتكارات العصرية. يقول: «إن زيادة الأسعار تسير بشكل مطرد»، ويشرح ذلك: «حتى عندما تكون هناك منافسة، فإن الأسعار تستمر في الارتفاع. هذا لأن المرضى يميلون للبقاء على الدواء الذي يستعملونه، ولأن مزودي التأمين الصحي وشركات الوساطة، يوقعون عقود أدوية لا تسمح بالتبديل إلى خيارات أرخص منها».

ويقتبس روكوف عن «مسؤول تسعير سابق» في شركة «روشي» للأدوية العابرة للحدود والمتمركزة في سويسرا، قوله: إن شركات الأدوية تأخذ خطوات زيادة الأسعار بالنظر إلى خطوات الشركات الأخرى المماثلة.

وعندما تصرخ وسائل الإعلام السائدة مطالبة بالمنافسة، مثل: الصحفي، غريغ إيب، من «وول ستريت جورنال» عندما قال: «المنافسة هي العلاج الوحيد لارتفاع أسعار الأدوية»، فهم يتجاهلون دور قانون براءات الاختراع، والاحتكار السوقي الذي تمارسه الشركات الكبرى من حجم «مايلان». لكن كما هي العادة، بعد ثلاثة أشهر من ادعاء، إيب، بأن المنافسة قادرة على تخفيض الأسعار بنسبة 94%، ارتفعت الأسعار، ونشرت

الرأسمالية تتاجر بأمراضنا



يمكن للسياسات الاستفادة من الشخصيات التي برزت سياسياً في الانتخابات الماضية - بيرني ساندرز تحديداً - من أجل الدفع نحو الحلول التقدمية، مثل: استيراد الأدوية الأرخص ثمنًا، والسماح للحكومة بالتفاوض مع شركات الأدوية على الأسعار. والموضوع مفيد أيضاً في كونه يسمح بإجبار اليمين على الاعتراف بأن المنافسة ليست علاجاً سحرياً لجميع القوى الاقتصادية الهيكلية كما يدعون.

حتى الرأسماليون الآخرون بدأوا يشنون الحملات على شركات الأدوية الكبرى وعلى شركات الوساطة. فقد شكّل أرباب العمل الكبار، مثل: أمريكيان إكسبريس وماكي وفيريزون كوميونيكيشن، تحالفاً لاستخدام نفوذهم الجماعي من أجل خفض نفقات الرعاية الصحية، وبما في ذلك تكاليف الأدوية.

يعني الاستياء المتزايد من قبل الجماهير وضمن الحزبين ومن قبل الشركات، بأن شركات الأدوية لن تتمكن من حشد الغالبية في الكونغرس، من أجل التصويت ضد المشاريع القادمة التي ستسمح باستيراد الأدوية الأرخص ثمنًا، أو التي تسمح للحكومة بالتفاوض على أسعار الأدوية. ومثل هذه المجالات سوف تكون عدسة كاشفة يستطيع من خلالها الناخبون أن يروا حدود السوق وقيمة القطاع العام.

أعضاء مجلس الشيوخ بتعليمات حزبهم، سواء من الديمقراطيين أو الجمهوريين، وقيامهم بالتصويت على قوانين تحد من تلك الخطوة. يشير هذا إلى أن صناعة الأدوية لم تعد تأمن جانب الاستقرار السياسي، ولكنه يشير أيضاً إلى وجود فرصة أمام اليسار من أجل الاحتشاد ودعم الأصوات المناهضة لسيطرة الشركات.

وأثناء عدم قدرة المنافسة على خفض الأسعار، فقد كانت الانتقادات الجماهيرية كفيلاً بكبح جماحها في الوقت الحالي على الأقل. لقد كتبت «وول ستريت جورنال»، وهي التي ترى بأن المنافسة هي العلاج الوحيد عادةً، بأن المنافسة قد فشلت في أداء مهمة تخفيض الأسعار: «يبدو بأن الانتقادات التي طالت ارتفاع أسعار الأدوية قد حدثت من زيادة ثمن بعض الأدوية المحددة».

ويبدو أن هذه الشركات باتت تخاف من أن يؤدي الحق العام إلى اتخاذ إجراءات سياسية، وهو التهديد الذي يحد بشكل حقيقي من قيام صناعة الأدوية بالترزنا أكثر. وهذا يفتح مجالاً آخر أمام اليسار، فالبينة غير المتوقعة التي خلقها وصول إدارة ترامب إلى السلطة، وعدم احترام الشركات لطرق تحديد الأسعار، قد وضعت مجتمعةً هذه الصناعة في حالة دفاعية، مما يجعلها وسيلة لليسار الأمريكي الضعيف ولكن الجريء كي يستجمع قواه.

**تمكّن صناعة الأدوية
العصر النيوليبرالي
بشكل ممتاز مع
قيام الشركات
الكبرى باستخدام
سلطتها المفرطة
للتضييق على
العامة وإفلاتها من
المسؤولية**

«PBM» طرف ثالث وسيط بين صانعي الأدوية والمشتريين الكبار - على الأسعار المخفضة، فهم يشترون لصالح أرباب العمل وشركات التأمين الصحي الكبرى، ويقررون أي الأدوية سيتمّ تغطيتها، ويستخدمون نفوذهم التفاوضي لتخفيض الأسعار عبر الحسومات التي يمنحها لهم صانعو الأدوية. لقد دافع صانعو الأدوية عن هذه الآلية السوقية لسنوات، قائلين: أنها توفر بديلاً عن المفاوضات الحكومية على الأسعار، مثلما يحدث في بريطانيا وكندا. يفترض بمدراء «المنافع الدوائية» أن يجعلوا سوق الرعاية الصحية أقلّ تكلفة، وذلك ضمن إطار التدخل الحكومي المحدود. منذ عام 2011 ازدادت الشركات التي توظف مدراء «منافع دوائية» نمواً وقوة، وهي تشكل اليوم أعلى ثلاثة مراكز في ثلاثة أرباع السوق الأمريكية. وتحصل على أرباح سنوية يفوق مجموعها 10 مليارات دولار.

ولهذا وبينما نحن نحزن العامة على الشركات العالمية ذات الأرباح الهائلة بسبب ارتفاع أسعار الأدوية، فإن هذه الشركات نفسها، بدأت تلوم الذين يلعبون دور الوساطة، ولديها أسبابها في ذلك. كما يشير الصحفيان دانييل رولاند وبيتر لوفتوس، فإن أرباح صانعي الأنسولين «قد بقيت على حالها أو انخفضت في العامين الماضيين، في حى تنافس الشركات على منح حسومات أفضل للوسطاء ولشركات التأمين ليبقوا ضمن المفضلين في لائحتهم». يذهب الفرق بين ما تدفعه شركات التأمين وبين الثمن الذي تعرضه شركات الأدوية إلى خزانة شركات الوساطة.

فرصة للمواجهة

تمكّن صناعة الأدوية العصر النيوليبرالي بشكل ممتاز، مع قيام الشركات الكبرى باستخدام سلطتها المفرطة للتضييق على العامة وإفلاتها من المسؤولية. غير أنها تجد نفسها معزولة على نحو متزايد. لم تستطع القوانين التي صدرت العام الفائت في الولايات المتحدة أن تمسّ بسطوة العمالقة، لكنّ مشاريع قوانين هذا العام شهدت جدلاً شديداً مع حالات عدم التزام بعض

الصحيفة نفسها في افتتاحيتها: «صانعو الأدوية لا يلقون بالاً إلى المنافسة».

نزاعات قانونية

يتمّ اليوم التحقيق في قضايا تواطؤ ومؤامرات لرفع الأسعار في الكثير من الشركات التي تعمل بالأدوية ذات براءات الاختراع المفتوحة، ومن بينها شركة «مايلان». حيث إن العديد من النواب العامين قد بدأوا بالتحقيق في حسابات شركات الأدوية، مدفوعين إلى ذلك بتقارير «مكتب المحاسبة الحكومي» التي كشفت بأن 20% من شركات أدوية البراءات المفتوحة: «قد زادت بشكل مذهل من أثمان أدويتها بنسبة 100% لمرة واحدة على الأقل بين عامي 2010 و2015».

كما أن «صناديق الاستحقاق الصحية النقابية» وغيرها من مشتري الأدوية قد رفعوا دعاوى ضد بعض صانعيها، ومن بينهم «مايلان» و«إندو»، بدعوى أنهم يتآمرون لرفع أثمان أدوية «ديجوكسين» و«دوكسيمايكين». لقد قال المدعون: إن أسعار الأدوية قد ارتفعت بنسبة 884% و8,281% على التوالي، خلال ثلاثة أعوام.

يمكن لهذه المنازعات القانونية أن تكون مؤذية، لكنها لن تقودنا إلى أي مكان. إن الفوز بقضايا التواطؤ صعب جداً، لأنه يحتاج إلى إثبات وجود اتفاق بين الشركات بأنها تتبع بعضها برفع الأسعار، أي: وثيقة كتابية أو حديث هاتف أو لقاء مسجل. وكل أسف، فإن الأحاديث التي تجري أثناء لعبة غولف لا تعتبر دليلاً.

للوسطاء نصيب من الربح

تسارع شركات الأدوية الكبرى للدفاع عن نفسها، مذكرة النقّاد بأن قلة من الرّبائين يدفعون الثمن الفعلي لوصفاتهم الطبية. فهم يذهبون إلى شركات التأمين أو الصيدليات، والذين بدورهم يستخدمون حجم مشترياتهم الكبير، كي يحصلوا على أقل الأسعار من المصنّع. لكن ماذا عن العائلات التي لا تمتلك تأميناً صحياً، أو الأغلبية التي تمتلك تأميناً ذا اقتطاع عالٍ؟ يتفاوض «مدراء المنافع الدوائية» -

دور ضروري للقطاع العام

يواجه المرضى بشكل أساسي في نهاية المطاف الأذى الناجم عن معركة الربح من عقاقير إنقاذ الحياة. ففي حين أن شركات الأدوية تضطرّ لتخفيض أسعار منتجاتها كي تجذب شركات الوساطة، وشركات التأمين والمشافي، وسلاسل الصيدليات التي توظفها، فإن هؤلاء يحصلون على قائمة أسعار مخفية غير معلنة. لقد ساهم ذلك في حصول شركات التأمين وشركات الوساطة، المنتشرة على حسومات ضريبية هائلة، بينما يبقى المرضى ودافعوا التأمين مقيدون بلوائح أسعار قصوى باهظة. على اليسار أن يقف ضدّ خصخصة شركات الوساطة وأن يجعل من تحويل مهمة تخفيض الأسعار وتنظيمها إلى المرافق العامة قضية له. يمكن للاستياء الشعبي أن يضغط باتجاه تحويل المجتمع ومؤسساته لخدمة احتياجات الشعب، بدلاً من خدمة رأس المال، حيث يشكل قطاع الصناعات الدوائية المستغل والمجرم، المكان المثالي الذي يمكن فيه للقوى التقدمية أن تدفع اتجاه ذلك.

الفن الكوبي في دمشق!

أقامت السفارة الكوبية في دمشق معرضاً فنياً، بمناسبة اليوم الوطني للثقافة الكوبية من 10/21 ولغاية 10/23 في صالة ألف نون، وشمل المعرض حوالي 20 لوحة متنوعة لفنانين قبل الثورة، وهؤلاء الفنانون، تابعوا مسيرتهم الفنية بعد الثورة مع من أتى بعدهم، وبعضهم رحل عن الدنيا وبعضهم ما زال حياً، وغالبيتهم تخرج من أكاديمية سان اليخاندرو للفنون التشكيلية، وساهموا في بناء الفن والثقافة الكوبية المعاصرة المتنوعة بالوطن والشعب، وأقاموا معارض دولية ونالوا شهرة عالمية.

زهير مشعان

تناولت لوحات المعرض في مواضيعها قضايا كثيرة، من البيئة والهوية الثقافية المختلطة للشعب الكوبي، وجرى التعبير فيها بطرق فنية متنوعة عن حياة الكوبيين قبل الثورة الكوبية، التي قادها الراحل فيديل كاسترو، وغيفارا، وبعدها. الفنانة إميليا بيلاي «1897-1968» برزت بأسلوبها الفني المتجدد في الرسم والنقش على السيراميك. الفنان ويفريدو لام «1902-1982» اعتمد على التجديد في دمج عناصر من أصل إفريقي وصيني موجود في كوبا، وهو أول من أدخل الثقافة السوداء إلى اللوحة الكوبية، من خلال استخدام اللون الأسود، ومن أبرز لوحاته جلوس امرأة.

الفنان ألفريدو سوسا برافو «1930» اعتمد على التكامل والشمول في

تأمين الحاجات المادية والروحية الثقافية للشعب عزز صموده في وجه الإمبريالية الأمريكية وموافراتها

حديث حول الثورة والثقافة في كوبا، وقام بالترجمة أحد الموجودين في المعرض، وهو طبيب سوري من الذين «درسوا» في كوبا، وعن سؤال لقاسيون حول انعكاس الثورة الكوبية ومنجزاتها على الشعب الكوبي، ومثقفه:

قال السفير روهيريو سانتانا لقاسيون: إن هذه اللوحات هي أعمال لفنانين قبل الثورة وبعدها، أرسلت من هافانا، وهذا يُفسر عدم وجود أحد من الفنانين هنا الآن، وهي تعبر عن معاناة الشعب الكوبي وحاجاته وثقافته التعددية الحديثة نسبياً، ولم تتح لهم الفرصة للبروز ونقل مشاعرهم ومواقفهم الوطنية والطبقية والإنسانية سابقاً، والثورة قامت بتوفير الإمكانيات لهم مما سمح باستمرارهم في الإبداع، والبروز عالمياً، وغالبيتهم لهم معارض دولية، وحصلوا على جوائز عالمية. وقد عملت الثورة منذ انتصارها على تأمين حاجات الناس المادية «الضرورية» أولاً، من معيشة وصحة وتعليم وغيرها. وكذلك تأمين الحاجات الروحية والثقافية الوطنية، ومنها: الفن والإبداع، وهذا ما حصّن الشعب الكوبي وعزز صموده في وجه الإمبريالية الأمريكية وعدوانيتها وموافراتها العديدة والمستمرة، فلم تستطع إسقاط الثورة والدولة، وذلك بفضل الشعب الكوبي ومواقفه، وليس كما فعلت في ليبيا والعراق وغيرها من البلدان، رغم أن كوبا لا تبعد سوى أميال بحرية قليلة عن شواطئ الولايات المتحدة الأمريكية!

الكوبي بمكوناته وطموحاته وأصوله المتعددة وخاصة الفلاحين الفقراء، والطبيعة والبيئة الكوبية المتنوعة. وكذلك تعددت مدارسها الفنية كالواقعية والرمزية والسوريالية والتعبيرية الجديدة أو ثنائية الأبعاد، وأساليبها التعبيرية الفنية في الاعتماد على التجريد واللون أو الحركة والتكوين أو الخطوط المنسجمة مع الفكرة والمضمون.

إن مشاهدة اللوحات لفنانين قبل الثورة الكوبية، يبين أن إرغاصات الثورة نابعة من الشعب الكوبي، وتجسدت في أعمال مثقفيه ومبدعيه، وفي احتضان الشعب للثوار والثورة وخاصة في المناطق الريفية، التي انطلقت منها، وهو سبب نجاحها، وأن استجابة الثورة ونظامها الاشتراكي لمطالب الشعب الكوبي ومصالحة السياسية، والاقتصادية الاجتماعية، والثقافية، بقيادة الحزب الشيوعي الكوبي تؤكد استمراريتها وصمودها في وجه الإمبريالية الأمريكية في عز قوتها، والتي حاولت إسقاطها بالحصار، وشتى الطرق، فكيف الآن مع بدء انغلاق الأفق أمامها وفي تراجعها، وبدء انفتاحها أمام الشعوب وقواها الوطنية والتقدمية؟!!

حوار مع السفير الكوبي!

الفن لبناء الإنسان والوطن لم يتواجد أي من الفنانين المشاركين في المعرض للحوار معه، فالتقت قاسيون مع السفير والفن الكوبيين في دمشق، اللذين رحبا باللقاء، ودار

**الفن الكوبي
عبر عن الثقافة
والمجتمع
الكوبي المتنوع
من خلال التراث
الإفريقي
والصيني
واللسان
الأصليين
وعن الطبيعة
والأساطير
الريفية**

لوحاته تجسيدا للتعبيرية الجديدة التي تتجاوز الواقعية السحرية والسوريالية. الفنان كارلوس تريبو «1941» استخدم مواد طبيعية في أعماله، والتجريد اللوني، لذلك كانت لوحاته تجسيدا للتجريد المادي، كلوحته الأزرق التجريدي. الفنان إبرو إسكوبينو «1929-1995» اعتمد فنه على المواضيع الدينية والطبيعة.

الفنانة فلورا غارسيا «1949» فنانة معاصرة يبرز في أعمالها الشعور والمثابرة الاستوائيان وتميزت بالعمل الفني على الفخار والزجاج الملون وتصميم الأقمشة، وتجسد ذلك في لوحاتها إغصان، حيث تتداخل حركة أمواج البحر وحركة القارب شكلاً ولوناً.

الفنانة زيدا ديل ريو «1954» رسامة ونحاتة معاصرة من المبدعين الطليعيين، وهي مثال للهوية الكوبية، الطامحة للانطلاق كما عبرت عن ذلك في لوحاتها الملاك الوصي، كالمخلص للطفولة من شقائها، معتمدة على الخط الأسود الواضح وانسيابية متوافقة مع الحركة.

الفنان سيرفاندو مورينو «1923-1981» مؤرخاً فنياً لعصره، وتجلّى ذلك في أعمال معرضه العاطفة للإنسان، وخصوصاً لوحته «مايشبتروس» وهو منجل حصاد قصب السكر الذي يستخدمه العمال الزراعيون. إن لوحات الفنانين التي تناولناها والتي لم نتناولها في المعرض، تعددت أفكارها ومضامينها، بين معاناة الشعب

اللوحة، وهو أحد مؤسسي التعبيرات الثنائية الأبعاد للفن الكوبي، وتجلّى ذلك في لوحته، حلم طفولي. الفنان أغويدو لابرادور «1938-2014» أوليته هي المناظر الطبيعية مستخدماً الألوان الزاهية والناعمة والتفاصيل الدقيقة للشمس والعشب والنخيل البنفسجي البعيد مع السماء المخملية التي تثير الإعجاب وتعكس سحر الريف الكوبي. الفنان توماس سانشيز «1948» اعتمد أيضاً على نقل المناظر الطبيعية إلى رسوم رائعة وخلق عوالم جديدة وغير متوقعة، بعكس من يعتبر المناظر الطبيعية أسلوباً ضعيفاً.

الفنان إرنستو بويغ «1913-1988» كذلك كانت الطبيعة بمكوناتها كلها هاجسه وملهمته، وبأسلوب التجريد الميتافيزيقي حتى للألوان لتظهر كمرأة للخيال، وللوهية الثقافية المتنوعة للشعب الكوبي، كلوحته الأخضر التجريدي والأصفر التجريدي. الفنان بيدرو أوليفا «1949» كانت

«أبو صابر» سائح في أوروبا



ضجت الصحف الألمانية والأوروبية نقلاً عن صحيفة «20Minuten» السويسرية بخبر شراء سائحين سويسريين لحمار مصري بـ 800 يورو (30 ألف جنيه)! واحتلت قضية الإنسان الشرقي «المتوحش» الذي يعذب حماره والسائح الأوروبي «الإنساني» الذي أنقذ الحمار من التعذيب حيزاً مهماً من التغطية الإعلامية، وما تلاها من استنفار جمعيات الرفق بالحيوان وانطلاق حملة إعلامية وصلت لحد رفع دعوة قضائية بحق الرجل المصري، وإخضاع الحمار للعلاج في المشافي حتى أصبح سائحاً في أوروبا!

■ آلان داود

رفقاً بعقول الناس وعقل أبي صابر نفسه، في الوقت الذي يتورط فيه الأوروبيون بقتل آلاف البشر سنوياً عن طريق الحروب والمجاعات والأوبئة المصنعة وبالتالي لا يقيمون أي اعتبار لحياة الإنسان، يطلقون الحملات الإعلامية الهزلية من هذا النوع رفقاً بالحيوان!

في قضية أخرى، تعتبر «الصحافة الاستقصائية» مقياساً للديمقراطية في الاتحاد الأوروبي الذي يرسل بعثاته الصحفية من هذا النوع إلى بلدان «الجنوب الفقير» للتبشير بالديمقراطية! لذلك تنتشط مجموعات ومنظمات غير حكومية تعمل لصالح إدارتها بالمركز الأوروبي في البلدان التي يعتبرها الاتحاد الأوروبي بلداناً تعاني الاستبداد. والحل في ذلك هو

الصحافة الاستقصائية!

هل يسمح الاتحاد الأوروبي أن يقوم هذا النوع من الإعلام بتهديد مصالح القلة المسيطرة؟ وبالتالي هل هو ديمقراطي وفق مقاييسه للإعلام؟ الجواب في مصير العاملين في الصحافة الاستقصائية الأوروبية، قتلت الصحفية الاستقصائية دافني غاليزيا بتاريخ 17 تشرين الأول 2017 في مالطا، إثر تفخيخ وتفجير سيارتها قرب منزلها،

قضية وثائق بنما، وليس أخيراً تحويل أبي صابر إلى سائح أوروبي. ماذا لو أضرب العمال من أجل أجورهم؟ هل سيحظون بالاهتمام نفسه؟ وضعت الحادستان الديمقراطية الأوروبية على الميزان، وأعطت قياساً لمدى الحريات الصحفية والديمقراطية في الاتحاد الأوروبي في الأسبوع الماضي فقط، وحصلنا على نتيجة أن أبا صابر أصبح سائحاً في أوروبا!

بعد أن نشرت عدة تحقيقات حول ارتباط زوجات المسؤولين في جزيرة مالطا بعمليات فساد وتبييض أموال على المستوى العالمي. هل أصبحت «الديمقراطية الأوروبية» المفترضة على المحك بعد هاتين الحادثتين؟ أم أن ديمقراطيتها مزيفة زيف استعراضاتها الإعلامية منذ حرب البلقان إلى شارلي إيبدو إلى «نجومية» دافني غاليزيا الغريبة في

وفاة الرفيق خالد سليمان



توفي يوم الاحد 22/10/2017 المناضل الشيوعي خالد سيلمان «أبو هجار» من قرية «تل داري» -منطقة ديريك «المالكية» بعد صراع طويل مع المرض استمر لسنوات.

قضى الرفيق الراحل عقوداً من عمره بين صفوف الشيوعيين السوريين، وعرفه فقراء منطقة ديريك وفلاحوها مناضلاً صلباً في المعارك الطبقيّة ضد الاقطاع، ومن اجل المطالب الخدمية بأرياف ديريك، وعانى كثيراً بسبب ذلك.

عمل الرفيق أبو هجار مع قوات الأنصار التابعة للحزب الشيوعي العراقي أيام الكفاح المسلح ضد النظام الديكتاتوري 1979-1989 وساعد مجاميع ومفاز قوات الأنصار الشيوعيين.

وكان من بين الأوائل الذين دعوا إلى وحدة الشيوعيين السوريين ومن الموقعين على ميثاق شرف الشيوعيين السوريين عام 2002 وانتمى للجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين، وحزب الإرادة الشعبية، وبقي متواصلاً مع الحزب حتى آخر أيامه، رغم المرض العضال الذي ألم به في السنوات الأخيرة..

هذا وشاركت لجنة محافظة الحسكة، في مراسم الدفن والعزاء، حيث ألقى الرفيق مسهوج خضر كلمة تحدث فيها عن مناقب الفقيد ودوره.

لك الخلود ايها الرفيق الراحل، ولأهلك وذويك ورفاقتك الصبر والسلوان

كانوا وكنا



بتاريخ الرابع والعشرين من تشرين الأول عام 1924 عشية اندلاع الثورة السورية الكبرى ضد الاستعمار الفرنسي، وعشية استيقاظ الطبقة العاملة السورية، تأسس حزب الشيوعيين السوريين واللبنانيين على يد رواد أوائل، مهدوا لنا الطريق لسنديانة حمراء، تمتد جذورها اليوم إلى 93 عاماً مضت، رصيد معمد بدم مئات الشهداء، وبصمات لا تمحى في تاريخ سورية الحديث. في الصورة جانب من احتفالات الذكرى السبعين لتأسيس الحزب في دمشق عام 1994.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف	دمشق وريفها	محمد عادل اللحام	0944484795	طرطوس	صلاح معنا	0999725141	الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
درعا	خالد الشرع	0968844820	حمص	محمد زهري زهرة	0933145891	حماة	أنور أبو حامضة	0933763888	حلب	جمال عبود	0933796639
السويداء	هاني خيزران	0952769397	اللاذقية	صلاح طراف	0988386581	دير الزور	زهير المشعان	0932801133	الرقّة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الجمعة 27 / 10 / 2017» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 18 / 12 / 2003

قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 03 / 12 / 2011

السيدة النحيلة التي يندف شعرها ثلجاً



المتوهجة، إلى شوارع الازدحام والغبار في كلكتا ومزارع الفولاذ في ضواحيها ومستعمرات العمال التي تصنع المستقبل، إلى بومباي التي تلتف كعقد مزدوج حول خليجي البحر العربي، وشوارعها الأنيقة حيث يبحر الرجل المشتاق على أشربة الساري الملون إلى عوالم من الهمس والضجيج، إلى دلهي حيث يجلس الأجر الأحمر أمام بلاط مهرابا غامض، إلى تاج محل حيث شيد الإمبراطور المفجوع بموت زوجته ضريحاً مذهلاً.

ثم يتساءل غسان: ترى هل يحتاج المرء إلى أربعين يوماً من الترحال، وعشرين ألف ميل، وثمانين ساعة في الطائرات والقطارات، كي يكتشف الحياة التي تدب في ربوع آسيا؟ مع أن نابليون بونابرت تمنى ذات يوم أن تظل آسيا نائمة، ولكن القدر الذي كان يخشاه أكثر من أي شيء آخر قد جاء يسعي... ثم أشرقت آسيا، وها هو أحد أفراد أهل الصين السيد وانغ ين شانغ يقول: سأوجز لك شعوري بجملة واحدة، بعد نصف قرن على الأكثر ستري العالم يأكل بعودي قصب.

مارسوا حملات دعائية انتخابية في أعماق الريف، أن الفلاح الأمي والمدمق يعرف تماماً ماذا يريد، وأنه كان هناك يطرح الأسئلة المهمة حقاً، ويهتم بجواب مقنع. قلت للسيدة غاندي: يا سيدتي إن كل إنسان غالباً يعرف كيف يسأل الأسئلة التي تعنيه مباشرة، ويعرف إلى أي حد قد يكون الجواب مقنعاً أو تافهاً. لا أحد يعلم الفقير شيئاً عن الفقر، نعم هذا هو الحال.

أربعون يوماً مزدحمة بالبرامج والمعامل والمزارع والسياسيين والناس والدكاكين والمسارح: من هونغ كونغ المشغولة بالضوء، والواقفة على رؤوس أصابعها أمام الساحل الصيني، إلى كانتون التي تبدو كمدينة مقصوفة بقنابل حرب طاحنة، والمحاطة بمعامل حفر العاج حيث يجلس بودا في جزيرة صغيرة من عالم اسمه التجارة، إلى بكين المستتقة أمام الساحات، تحت وجوه ملونة صارمة عملاقة للرفيقيين ستالين وماو تسي تونغ، إلى شنغهاي المزدحمة والتي ترزق على ضفتيها سفن الترحال الثقيلة، إلى بانكوك حيث ترتفع الأضرحة الملونة بالمرايا

البحث المستفيض الذي يقدمه لنا الراحل الكبير غسان كنفاني عن رحلته إلى الشرق والتي استمرت أربعين يوماً في سنة 1965 هو من ناحية الكتابة: أجمل ما في المجلد الخامس من الأعمال الكاملة والذي صدر في طبعته الأولى عام 2015 وهو من ناحية أخرى أميز ما يقرأ المرء عن أدب الرحلات. كان حلم غسان في هذه الرحلة التاريخية أن يلتقي «ماو تسي تونغ» في حديث طويل. إلا أنه في لحظة ما نصح بالتخلي عن إصراره هذا. كتب غسان مقالته البحثي تحت عنوان «ثم أشرقت آسيا» وكان من خلاله يستثير الهمم كي تكون حياة الإنسان على هذا الكوكب أكثر عدلاً، وأوفر سلاماً، وأقرب رشداً. ولكن الإنسان هو الإنسان، يهتدي ويضل، ويسعد ويشقى، ويصيب ويخطئ، وهناك شران لا يختلف العقلاء على موضع الشر فيهما، مع ذلك فقد طبعا تاريخ البشرية ولازماء، الحرب، واستعباد الإنسان للإنسان. ينتقل البشر من البداوة إلى الحضارة ومن الفلاحة إلى الصناعة ومع ذلك تبقى الحروب ويستمر استغلال الإنسان للإنسان. يقول في موضع من بحثه:

■ عبدالرزاق دحنون

الأساسية، وإن الأمر لا يحتاج إلى تدخل كثير و بارز من السلطة، بل إلى تشجيع وإلى إتاحة الفرصة لذلك الوعي الفطري كي ينمو بصورته المنظمة! هل تظن أيها السيد كنفاني أن الفقراء والأميين لا يستطيعون ولا يعرفون ممارسة حق التصويت الديمقراطي والتعاون فيما بينهم، كي يجدوا حلولاً لمشاكل حياتهم المريعة؟ هكذا سألتني السيدة غاندي ابنة الراحل نهرو ووزيرة الإعلام والإذاعة في حكومة السيد شاستري، ثم مضت تقول: إن مثل هذا الاعتقاد خطأ، لأن التجربة أوضحت للكثيرين من المثقفين الهنود الذين

روت لي السيدة انديرا غاندي وهي وراء طولتها المقوسة في دلهي، قصة قرية في مقاطعة كيرلا الهندية، دفعها البؤس قبل ربع قرن إلى تشكيل شبه نظام تعاوني حقق لها من دون تنظيم مفروض أو تدخل من أحد رفاهاً منقطع النظير. مازال ماثلاً إلى الآن. وكانت غاندي- السيدة النحيلة التي يمسح شعرها ثلجاً وتغور عينها في بحيرات سوداء من الحزن الغامض- تريد أن تقول: إن الأخلاق التعاونية لدى الفلاح في كل مكان على هذه الأرض هي القيمة